جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي (1995-2015)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إعداد الطالب:

رشيد بوجمعة

إشراف الأستاذة :

أ / إبتسام أوعشرين

لجنة المناقشة

د/ جمال تراكة	رئيسا
أ / إبتسام أوعشرين	مشرفا
أ / جمال بن مرار	عضوا مناقشا

2016/2015

بسم الله الرحمان الرحيـــــــــــــــم

قل أعوذ برب الفلق (1) من شر ما خلق (2) ومن شر غاسق إذا وقب (3) ومن شر النفاثات في العقد (4) ومن شر حاسد إذا حسد (5)

صدق الله العظيـــــــــــــم

شكر وعرفان

الحمد لك ربي حتى ترضى ، والحمد لك إذا رضيت ، حمدا يليق بعظيم فضلك علي ،

وتوفيقك لي ، وتسديدك لخطاي ، حتى أنجز هذا العمل المتواضع مصداقا لقوله تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

صدق الله العظيم .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

وفي هذا السياق ، أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذتي الكريمة " ابتسام أوعشرين " ، على الرعاية العلمية التي أولتني إياها ، وعلى النصائح ، والتوجيهات القيمة ، والإرشادات السديدة طيلة إنجاز هذا العمل . فشكرا لك أستاذتي الفاضلة .

رشيـــــــــد

كلمة تقدير

أسدي الثناء والتقدير إلى كل أساتذة العلوم السياسية ، وأقدم الشكر الخالص

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ، كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل طلبة العلوم السياسية دراسات دولية وتحليل سياسات خارجية وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتي فشكرا جزيلا لكم .

رشيـــــــــد

إهـــــداء

بسم الحب والأمل ، أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :

بسم الله الرحمان الرحيم

" ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا "

صدق الله العظيم.

إلى الوالدين الكريمين ، إلى من تدعو لي كثيرا ليلا ونهارا ، أمي الغالية . إلى كل من وقف إلى جانبي عائلتي صغيرا وكبيرا ، إلى من وجدته في الضراء والضراء : أخي جمال . إلى كل زملائي و زميلاتي بقسم العلوم السياسية دراسات دولية و تحليل سياسات خارجية ، وأخص بالذكر جماعة الدفعة :

توأم محمد ، ياحي موسى ، نومري سيدعلي ، بداش أرزقي ، فقوس أحمد ، كباح وسيلة ، قصير نجية ، صغير موح نورة ، بن ميرة محمد.

إلى كل من وسعتهم الذاكرة ، ولم تسعهم المذكرة . أتمنى لكم التوفيق والنجاح في الحياة

لكم جميعا اهدي هذا العمل

رشيـــــــد

خطة الدراســـــــة

مقدمة

الإطار المنهجي

الفصـــل الأولـــ: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغـرب العربـــــي

المبحث الأولـ: موقع المغرب العربـي في الخريطة الجيـوسياسيـة

المطلب الأول: تحديـد الموقـع الجغرافـــي

المطلب الثاني: تحديـد مفهوم المغـرب العربـي

المبحث الثاني : المجالات الحيوية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الموارد الطبيعـية والاقتصاديـة

المطلب الثاني : الموارد البشريـة والاجتماعيـة

المبحث الثالث: الاهتمـام الأجنبـي بمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المجال الأمنـــــــي

المطلب الثاني: المجال الاقتصـــــادي

خلاصـــــة

الفصل الثانـــي : السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: السياسة الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : محددات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة

المطلب الثاني : أهـداف السياسة الأوروبية في المنطقة

المطلب الثالث : آليات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة

المبحث الثانـي : السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : محددات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة

المطلب الثاني : أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة

المطلب الثالث : آليات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة.

خلاصـــــة

الفصل الثالث: مجالات التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة

المطلب الأول : مظاهر التنافس

المطلب الثاني :مظاهر التعاون

المبحث الثاني : دور القوى العالمية في تخفيف حدة التنافس على المنطقة

المطلب الأول : الدور الصيـني في المنطقة

المطلب الثاني : الدور الروسـي في المنطقة

المبحث الثالث : مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة

المطلب الأول : التنسيق والتعاون

المطلب الثاني : هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة

خلاصـــة

خاتمـــــــــة

قائمة المراجع

قائمة المحتويات

بسم الله الرحمان الرحيـــــــــــــــــم

قل أعوذ برب الفلق (1) من شر ما خلق (2) ومن شر غاسق إذا وقب (3) ومن شر النفاثات في العقد (4) ومن شر حاسد إذا حسد (5)

صدق الله العظيـــــــــــــــم

شكر وعرفان

الحمد لك ربي حتى ترضى ، والحمد لك إذا رضيت ، حمدا يليق بعظيم فضلك علي ، وتوفيقك لي ، وتسديدك لخطاي ، حتى أنجز هذا العمل المتواضع مصداقا لقوله تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

صدق الله العظيم .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

وفي هذا السياق ، أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذتي الكريمة " ابتسام أوعشرين " ، على الرعاية العلمية التي أولتني إياها ، وعلى النصائح ، والتوجيهات القيمة ، والإرشادات السديدة طيلة إنجاز هذا العمل . فشكرا لك أستاذتي الفاضلة .

رشيـــــــــد

كلمة تقدير

أسدي الثناء والتقدير إلى كل أساتذة العلوم السياسية ، وأقدم الشكر الخالص إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ، كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل طلبة العلوم السياسية دراسات دولية وتحليل سياسات خارجية وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتي فشكرا جزيلا لكم .

رشيـــــــــد

إهـــــداء

بسم الحب والأمل ، أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :

بسم الله الرحمان الرحيم

" ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا "

صدق الله العظيم.

إلى الوالدين الكريمين ، إلى من تدعو لي كثيرا ليلا ونهارا ، أمي الغالية . إلى كل من وقف إلى جانبي عائلتي صغيرا وكبيرا ، إلى من وجدته في الصراء والضراء : أخي جمال . إلى كل زملائي و زميلاتي بقسم العلوم السياسية دراسات دولية و تحليل سياسات خارجية ، وأخص بالذكر جماعة الدفعة :

توأم محمد ، ياحي موسى ، نومري سيدعلي ، بداش أرزقي ، فقوس أحمد ، كباح وسيلة ، قصير نجية ، صغير موح نورة ، بن ميرة محمد.

إلى كل من وسعتهم الذاكرة ، ولم تسعهم المذكرة . أتمنى لكم التوفيق والنجاح في الحياة

لكم جميعا اهدي هذا العمل

رشيـــــــد

خطة الدراســــــــة

مقدمة

الإطار المنهجي

الفصــل الأولـــ: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغــرب العربـــــي

المبحث الأولـــ: موقع المغرب العربـي في الخريطة الجيـوسياسيـة

المطلب الأول: تحديـــد الموقــع الجغرافـــي

المطلب الثاني: تحديــد مفهوم المغــرب العربــي

المبحث الثاني : المجالات الحيوية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الموارد الطبيعـية والاقتصاديـة

المطلب الثاني : الموارد البشريـة والاجتماعيـة

المبحث الثالث: الاهتمــام الأجنبـي بمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المجال الأمنـــــــــي

المطلب الثاني: المجال الاقتصـــــــادي

خلاصـــــة

الفصل الثانـــــي : السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: السياسة الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : محددات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة

المطلب الثاني : أهــداف السياسة الأوروبية في المنطقة

المطلب الثالث : آليات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة

المبحث الثانـي : السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : محددات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة

المطلب الثاني : أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة

المطلب الثالث : آليات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة.

خلاصـــــة

الفصل الثالث: مجالات التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة

المطلب الأول : مظاهر التنافس

المطلب الثاني :مظاهر التعاون

المبحث الثاني : دور القوى العالمية في تخفيف حدة التنافس على المنطقة

المطلب الأول : الدور الصيـــني في المنطقة

المطلب الثاني : الدور الروســي في المنطقة

المبحث الثالث : مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة

المطلب الأول : التنسيق والتعاون

المطلب الثاني : هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة

خلاصـــــة

خاتمـــــــــــة

قائمة المراجع

قائمة المحتويات

مقدمة:

تعتبر منطقة المغرب العربي ، منطقة إستراتيجية إذ تحتل موقعا ، متميزا . حيث تربط الشمال بالجنوب ، وهي أيضا همزة وصل والتقاء بين الحضارات والأديان ، والمصالح الإستراتيجية .

لذا فهي تشكل حلبة صراع للقوى الكبرى، (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية) ، على المجالات الحيوية . خاصة المجال الاقتصادي ، والأمني اللذان يعدان من اكبر التحديات ، التي تواجه دول المنطقة المتمثلة في : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا . علما أن هذه الدول تمتلك قاعدة اقتصادية هشة ، ورغم كل الجهود المبذولة ، من أجل تحقيق التنمية ، واللحاق بالركب الحضاري ، إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل ، نظرا للمشاكل التي تعد أحد أبرز ، العوامل التي حالت دون تحقيق إتحاد بناء وفعال .

إن فشل جهود الوحدة المغاربية ، جعل دول المنطقة محط اهتمام القوى الخارجية . لاسيما الإتحاد الأوروبي ، بحكم العلاقات التاريخية بالمنطقة ، لذا جاء المشروع الأوروبي تحت مسعى ، مشروع برشلونة 1995 ، من أجل إقامة علاقات متعددة مع دول المنطقة المغاربية في مختلف المجالات : الاقتصادية ، السياسية ، الأمنية ، اجتماعية وثقافية . ولقد تجسد كل هذا في الشراكة الأورومغاربية ، والتي كانت تصبو لإقامة علاقات اقتصادية ، وسياسية ، وأمنية مع دول المغرب العربي ، وإن كانت هذه العلاقات بشكل منفرد ، مع دول المنطقة .

إن مجال الاهتمام بمنطقة المغرب العربي ، لم يكن محصورا في الإتحاد الأوروبي فقط ، بل كان مفتوحا كذلك أمام ، الولايات المتحدة الأمريكية . والتي كانت تولي رعاية خاصة لدول المنطقة ، بحكم الموقع الجغرافي ، ودورها المتوسطي ، لذا فهي بمثابة العمق الإستراتيجي لدفاعات الحلف الأطلسي ، والأسطول السادس الأمريكي ، الذي يتمركز في البحر الأبيض المتوسط . وكذلك تمثل المنطقة مجالا حيويا ، لعبور القوات

العسكرية الأمريكية إلى الشرق الأوسط ، وناقلات النفط وممرا بحريا لتجارة الدولية . وكذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة المغرب العربي تمثل مركز رقابة على أوروبا .

ونتيجة لهذا التكالب ، بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، على منطقة المغرب العربي . تحولت إلى مسرح لأحداث صراع من أجل السيطرة والهيمنة ، سواء بطريقة تكاملية ، أو تصادمية .

الإطار المنهجي لدراسة :

- **الإشكالية: ما مدى تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي؟**

- **التساؤلات** :

استنادا لهذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية :

* ما هي الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغرب العربي ؟

* ما هي مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي على المنطقة ؟

* ما هو تأثير هذا التنافس على المنطقة ؟

* ما هي تداعيات هذا التنافس على مستقبل المنطقة ؟

- **الفرضيات** :

لمعالجة هذه المشكلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية :

* إن التقارب الجغرافي ، والتاريخي بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي سوف يقدم الأفضلية للإتحاد الأوروبي أمام منافسته الولايات المتحدة الأمريكية .

* إن التنافس الأوروبي الأمريكي ، على منطقة المغرب العربي سوف يؤثر على مسار المشاريع التنموية في المنطقة .

* تعتبر الثروة الطاقوية التي تمتلكها الدول المغاربية ، أحد ابرز مظاهر التنافس الخارجي

- **مجالات الدراسة** : تتمثل في

- **المجال المكاني :**

تركز هذه الدراسة في مجالها المكاني ، على منطقة المغرب العربي . المتمثلة في : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا .

- **المجال الزماني :**

إن موضوع الدراسة المتمثل ، في التنافس الأوروبي ، الأمريكي على منطقة المغرب العربي يشمل على الفترة التاريخية الممتدة مابين : (2015/1995) ، كمجال زمني لدراسة الاهتمامات الأجنبية بالمنطقة .

- **أهمية الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شانها أن تسلط الضوء على مختلف جوانب الدراسة :

ـ إبراز أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي ، التي تعتبر محور هذا التنافس .

ـ إبراز أهم الموارد والثروات التي تتمتع بها المنطقة مثل : بترول ، فوسفات ، الغاز ، اليورانيوم .

ـ تحديد مجالات الإهتمام الأجنبي بالمنطقة ، خاصة الإتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال ما جاء في مشروع برشلونة 1995 .

ـ إبراز المكانة الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسة الأمريكية .

ـ إبراز التأثيرات التي تنجم عن تفاقم حدة التنافس ، الأوروبي الأمريكي على المنطقة .

ـ إبراز دور الفواعل الدولية الأخرى (الصين ، و روسيا) ، في تخفيف حدة التنافس .

- **مناهج الدراسة :**

إن المنهج هو الطريقة التي يعتمدها الباحث ، للوصول إلى هدفه المنشود ، وإن وظيفته في العلوم الاجتماعية ، هو استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية . وكذا العلوم التربوية ،والإنسانية بصفة عامة وتؤدي إلى حدوثها . حتى يتمكن على ضوءها تفسيرها ، وضبط نتائجها ، والتحكم بها .

ويحدد المنهج حسب طبيعة موضوع البحث ، أو الدراسة ، وأهدافها التي تم تحديدها سابقا .

فالمنهج يعرف على أنه " الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة ، في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة ، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة .

كما أن هناك من يعرف المنهج ، على أنه " عبارة عن مجموعة معلومات تهدف للوصول أو بلوغ الهدف المنشود .

ولدراسة هذا الموضوع تم توظيف المنهج التاريخي ، ومنهج دراسة الحالة .

- **المنهج التاريخي :**

يهدف المنهج التاريخي لدراسة الظواهر الماضية ، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها . ودراسة ظاهرة حاضرة ، تمتد جذورها إلى الماضي ، والتطورات التي لحقتها ، والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات .

ويتضح المنهج التاريخي من خلال هذه الدراسة ، في العلاقات التي سعى كل من الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية لإقامتها مع بلدان المغرب العربي . ويتجلى هذا في الاتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة مثل : مشروع الشراكة الأورومغاربية التي جاءت من خلال مشروع برشلونة 1995. وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي ، من خلال مبادرة إيزنستات ، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والجديد .كذلك دراسة الظاهرة التنافسية على المنطقة من خلال سرد الأحداث والوقائع التي تقف وراء هذا التنافس .

- **منهج دراسة الحالة :**

منهج دراسة الحالة يتجه ، إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة . سواء كانت فرد ، أو مؤسسة ، أو نظام ، فهو يهدف إلى التعمق في الدراسة ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة .

وبرز المنهج دراسة الحالة من خلال هذه الدراسة ، في معرفة الأسباب والعوامل التي يمكن استخدامها لتفسير ، السياسات الأوروبية ، والأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي وهذا من خلال دراسة هذا التنافس ومدى تأثيره على بلدان المغرب العربي في المستقبل .

- **الأدبيـات السابقـة :**

تعددت الأدبيات السابقة المتعلقة ، بنفس الموضوع لكن مع وجود مجموعة من الفوارق ، من الناحية المنهجية ، والموضوعية . وسنقتصر الدراسة على ذكر بعضها :

_ دراسة لعجال محمد الأمين لسنة 2007 : بعنوان " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية .

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد السياسة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي ، في فترة الحرب الباردة ، وما بعد الحرب الباردة .

_ دراسة لزكري لامية لسنة 2006: رسالة ماجستير ، موسومة تحت عنوان " المنطقة العربية مابين المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأورومغاربية " .

_ دراسة لشريط عابد لسنة 2003: أطروحة دكتوراه ، تحت عنوان " واقع وآفاق الشراكة الأورومغاربية "، بحيث ركز في هذه الدراسة التحليلية على الجانب الاقتصادي في عملية الشراكة الأورومغاربية .

_ لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول إلى جانب الإطار المنهجي :

بحيث تطرقنا في الفصل الأول ، إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي . فتناولنا فالمبحث الأول تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة وتحديد مفهوم لها . أما في المبحث الثاني ، تناولنا المجالات الحيوية ف بالمنطقة والتي تتمثل

في الموارد الباطنية والاقتصادية وكذا الموارد البشرية والنسيج الاجتماعي للمنطقة .وتحدثنا أيضا عن مجالات الاهتمام الأجنبي وركزنا على مجالين مهمين هما : المجال الأمني ، والمجال الاقتصادي .

أما في الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه المنطقة المغاربية ، بحيث قسمنا هذا الفصل للمبحثين . عالجنا في المبحث الأول، السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة من حيث المحددات وأهداف وآليات هذه السياسة . اما المبحث الثاني ، تمحور حول السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة من حيث محددات ، وأهداف ،, آليات هذه السياسة .

وفي الفصل الثالث والأخير ، تطرقنا فيه لمجالات التنافس والتعاون الأوروبي والأمريكي في المنطقة المغاربية ، وكذلك دور القوى العالمية مثل (الصين وروسيا) ، في تخفيف حدة التنافس كذلك حاولنا تقديم نظرة مستقبلية للمنطقة في واقع وتحديات التنافس .

الفصل الأول :الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العـــــــــــربـــــــــي

تمهيد :

إن دراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي تتطلب الانطلاق من الحيز الجغرافي للمنطقة المغاربية التي تضم : 5 دول هي : موريتانيا ،المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا . والتي تعتبر أيضا دولا متوسطية ومهمة في إستراتيجية القوى الكبرى بحيث أنها تعتبر مركزا لمصالحها الحيوية ومناطق نفوذ لها . لذا سيتم في هذا الفصل تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية ، وكذلك تحديد مفهوم المغرب العربي وكذا دراسة المجالات المهمة والحيوية والتي جعلت من المنطقة المغاربية منطقة إستراتيجية في سياسة القوى الكبرى ومهمة بالمنظور الأجنبي .

المبحث الأول : موقع المغرب العربي في الخريطة الجيوسياسية

المطلب الأول : تحديد الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية ، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط . وممرا لتواصل الحضاري ، والديني ومركزا للتبادلات الاقتصادية والثقافية ، بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ، وبحكم إن بلدانه تطل على المتوسط . فنجد أن المنطقة تتمتع بأهمية إستراتيجية لكثير من الطرق المائية ، والتجارة الدولية . بحيث إذا نضرنا على سبيل المثال : إلى مضيق جبل طارق ، وكذا قناة السويس . كلها شكلت ممرات بحرية للتجارة الدولية [1]

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة غير محددة من الناحية الطبيعية والحضارية بشكل واضح إلا ان التحديد السياسي هو أفضل المعايير المستخدمة لتحديد الموقع حيث تشتمل المنطقة على خمسة دول هي:

ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا.

أما من الناحية الطبيعية والجغرافية فهي تشكل كتلة متشابكة من حيث التضاريس ، والبيئة ،والمناخ . كما يعتبر المغرب العربي جزءا من حوض البحر الأبيض المتوسط ، لذا فإن المنطقة تحتل موقعا إستراتيجيا ، بحيث تغطي كل من شمال إفريقيا ، وكذا بشريط ساحلي كبير على البحر الأبيض المتوسط . كما تطل أيضا على المحيط الأطلسي ، وتطل جنوبا على الصحراء الكبرى . إن منطقة المغرب العربي تغطي مساحة تقدر بـ: 6ملايين كلم . يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، وجنوبا مالي والنيجر والتشاد والسينغال ، وشرقا مصر والسودان ، وغربا المحيط الأطلسي . ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي : 6505كلم من سواحل الوطن العربي . ويبلغ عدد سكانه حوالي : 98مليون نسمة [2]

المطلب الثاني : تحديد مفهوم المغرب العربي

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموعة الدول المشكلة له ، وإجمالا يمكن التطرق للمفاهيم التالية :

1- إن تسمية منطقة المغرب العربي ترجع لأنها تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي ، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط ، والمحيط الأطلسي والصحراء ، . وبتالي فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا . حيث يتكون من 5 دول هي :

ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا .

ويطلق أيضا على المنطقة تسمية بلاد البربر ، لاعتبارات أن العنصر البربري هو الغالب في المنطقة ولكن ، الحقيقة هي أن العنصر البربري كان يتمركز فقط في (الجزائر ، المغرب ، تونس) ، ولم يكونوا هم السكان الأصليين كما تدل عليه الحفريات[3] .

2-يطلق على المنطقة المغاربية تسمية المنطقة المتوسطية ، فإذا أخذنا بتعريف المنطقة على أساس جغرافي ، فيمكن اعتبار كل دولة لها منفذ على البحر الأبيض المتوسط ، فهي دولة متوسطية . ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة كل من :

(ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) . أما إذا أخذنا بالمعيار الإستراتيجي ، فيمكن أن تشكل المنطقة من مجموعة الدول المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط ، ولها مصالح وأهداف مشتركة . ومشاريع تعاون وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا بالبحر الأبيض المتوسط .فيمكن أن تجعلها الأهداف الاقتصادية ، والمصالح السياسية دولا متوسطية فعليا وعمليا . وليس مجرد الانتماء الجغرافي للمتوسط . ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة كل من : (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) .

أي بمعنى أن الدول المغاربية هي التي تربطها، مجموعة من العلاقات التعاونية ، في مختلف المجالات .

السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، بغض النظر عن الارتباط الجغرافي بالمتوسط[4].

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع ، **إتحاد المغرب العربي** ، (الجزائر: دار العلوم للنشر 2004) ص 13.

[2]-Bernard Ravenelle ,**Méditerrané** :**Quelle sécurité** .Lyon ,France ,les études de Damoclès , octobre 2000 p 75,77.

[3]- سعد زغلول ، عبد الحميد ، **تاريخ المغرب العربي** ، (القاهرة : دار المعارف ، 1965) ، ص 15.

[4]- عبد الله الغروي ، **المغرب العربي نظرة مستقبلية** ، (قضايا عربية للمنطقة المتوسط)، لبنان :أوت 1975، ع 1966) ، ص 28.

3- يمكن تعريف المغرب العربي ، على أنه نسيج مغاربي مكون من خمسة دول هي : (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، وموريتانيا). باعتبارها تشكل ما يسمى بالمغرب العربي ، المتواجد بشمال إفريقيا . والذي يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وغربا المحيط الأطلسي ، وشرقا مصر والسودان ، وجنوبا مالي ، النيجر ، التشاد ، السينغال .

كذلك تعرف دول المغرب العربي ،نوعا من التشابك في التضاريس ، والمناخ ، والنباتات . حيث تمثل أيضا تركيبته السكانية وحدة بشرية ،وثقافية متجانسة بحكم اللغة ، الدين ، والحضارة ، والتاريخ المشترك . ضف إلى هذا العوامل الاقتصادية المصلحية وذلك حسب الثروة التي تتفاوت من دولة إلى أخرى .

أما من خلال توجهات القوى الدولية ، ومساعيها ، واهتماماتها بالمنطقة . فمن المنظور الأوروبي نجد أن الإتحاد الأوروبي ، يحصر دول المغرب العربي في ثلاث دول هي : الجزائر ، المغرب ، تونس .

ونفس التوجهات كانت من خلال الرؤية الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تطلق على المنطقة تسمية : المغرب العربي . وتضم دوله كل من : تونس ، الجزار ، المغرب [1].

[1]- زغلول ، (**مرجع سابق الذكر**) ، ص 17.

المبحث الثـــاني : المجالات الحيوية في المنطقة المغاربية :

تحتوي منطقة المغرب العربي على موارد معتبرة من الثروة الباطنية ، والمتمثلة في المصادر الطاقوية، وكذا الموقع الجغرافي الذي جعل منها نقطة التقاء ، للقارات الثلاث (آسيا ، إفريقيا ، أوروبا). والذي يشكل بدوره ممرا تجاريا وبحريا مهما في التجارة الدولية ، إضافة إلى هذا الموارد البشرية التي تسخر بها المنطقة ، والتي تشكل الدعامة الأساسية في مستقبل المنطقة .

المطلب الأول : الموارد الطبيعية والاقتصادية :

1-الموقع الجغرافي:

إن موقع المنطقة المغاربية ، جعل منها محط اهتمام دولي واسع ، لأنها تعتبر البوابة نحو أوروبا ، وجنوب المتوسط ، وكذلك تمثل البوابة نحو إفريقيا . والصحراء الكبرى . كذلك تطل المنطقة على واجهتين بحريتين مهمتين لتجارة الدولية هي : البحر الأبيض المتوسط ، المحيط الأطلسي ، دون أن ننسى الممرات البحرية والبرية مثل : مضيق جبل طارق ، الذي يربط شمال إفريقيا ، بجنوب القارة الأوروبية إن كل هذه المميزات جعل من المنطقة مجالا حيويا ومهما . في مستقبل المنطقة وفي اهتمامات الدول الأجنبية .

2-الثروة الطاقوية :

تمتلك دول المنطقة المغاربية ، ثروة باطنية تتمثل في الثروات الطاقوية ، والتي تتمثل أساسا في : البترول ، والغاز بشكل أساسي :

الجزائر:

تعتبر من بين اكبر المنتجين للغاز والنفط في العالم ، إذ تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث النفط في سنة 2010 والمرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي . والمرتبة الأولى عالميا من حيث تصدير الغاز ، تمتلك احتياطي يقدر بحوالي : 25000 مليار متر مكعب ، من الغاز الطبيعي . وتنتج 1.45 مليون برميل يوميا من النفط ، و1.52 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا . ما يعادل 234 مليون طن من الغاز والنفط ومشتقاته سنويا . تصدر منها 134 مليون طن ، وكان سابقا الاحتياطي يكفي لمدة 40 سنة . وحسب الدراسات الجديدة تبين أن الاحتياطي يكفي لمدة 100 سنة ، خاصة إذا تم اكتشاف حقول جديدة ففي فيفري 2010 تم اكتشاف الغاز الطبيعي ، في شمال البلاد في ولاية تيارت الواقعة على بعد 300 كلم غرب العاصمة .

كما تمتلك ، ثروات طبيعية أخرى مثل : الحديد الذي ينتج من منجم الونزة ، ومنجم بوخضرة ، الذي ينتج 3.645 مليون طن . ومنطقة جبيلات وفيها أكبر احتياطي وواحد من أكبر الحقول في العالم ولم يستثمر لحد الآن . كما تسخر بالفحم ، واليورانيوم ، والذهب ، في جبال الهوقار و الطاسيلي .

المغربـــ :

يتوفر المغرب على موارد معدنية هامة : فهو ثاني منتج للفوسفات في العالم ، وأول مصدر له . ويتوفر على ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي ، وتقدر نسبة اليورانيوم الممكن استخراجه من الفوسفات المغربي 6 ملايين طن ، وهو مايعادل ضعف المخزون العالمي المكتشف حاليا ،كما يضم مخزونا من الحديد ، والمعادن النفيسة ، من قبيل : الرصاص ، المنغنيز، الكوبالت ، النحاس ، الزنك ، الفليور ،الفضة .

إلا ان مصادر الطاقة محدودة جدا ، حيث أن إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي ، يغطي اقل من 20 بالمية ، من الإحتياطي. إلا أن المغرب يأمل من خلال مشروع هام للطاقة الشمسية ، خفض إعتماده على مصادر الطاقة : (البترول ، والغاز) ، تبلغ كلفة المشروع 9 مليار دولار بطاقة تقدر ب : 2000 ميغاوات بحلول 2020 .

إن المغرب يعتمد بشكل كبير ، على الصيد البحري لتغطية العجز الطاقوي ، خصوصا إذا علمنا أن الشريط الساحلي للمغرب ، يمتد على طول 3500 كلم .حيث تتوفر على مايقارب من 500 نوع إلى 600 نوع في طور الإستغلال ، والتي تتركز بشكل أساسي . في وسط وجنوب المحيط الأطلسي ، وتشكل الأسماك السطحية الصغيرة ، أساس هذه الموارد حيث تساهم صناعة تعليب الأسماك ، في إقتصاد المغرب وتوفير ألاف مناصب الشغل ، وحسب إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، لسنة 2014 فإن المغرب حل في المرتبة 18 عالميا . وعلى الصعيد العربي حل المغرب في المرتبة الأولى بإنتاج 1 مليون طن[1]

ليبـــــيا :

يبلغ حجم الاقتصاد الليبي نحو 80 مليار دولار سنة 2010 . إذ يعتمد على قطاع النفط بنسبة 94 بالمية، حيث تنتج ليبيا ، ما يقارب 1.6 مليون برميل يوميا .من النفط وتعتزم زيادة إنتاجها إلى 3 ملايين برميل ، اعتبارا من سنة 2015 ، وذلك باحتياط مؤكد قدره : 41.5 مليار برميل .

أما الغاز فتنتج ليبيا ، ما معدله 11 مليون متر مكعب ، وذلك من احتياط مؤكد قدره : 1مليار قدم متر مكعب، وتعتمد أيضا على الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب) ، (الإسمنت ، ومواد البناء) ، أما القاعدة الزراعية فتنتج : الشعير ، القمح ، الزيتون ، التمور .

[1]- سارة حسن منيمة ، **جغرافية الموارد في الوطن العربي** ، (بيروت : دار النهضة العربية 2008) ، ص 232،233.

تونـــس:

تعتبر الدولة الوحيدة التي تنعدم ، فيها الموارد والثروات الطاقوية ، كالبتـــرول ، والغـاز. ولكن تعتبر تونس منطقة سياحية إذ تتوفر على جميـع مقومات الجذب السكاني ، فهناك وعي سياحي عالي، فإلى جانب شوا طيها ، التي تبلغ 1200 كلم على طول البحر الأبيض المتوسط ، والمجهزة بمرافق وخدمات متطورة في مجال المواصلات ، والنقل ، والاتصالات الحديثة ، وقد وفر هذا لتونس أن تكون سوق مالي ، تنتشر فيه المؤسسات المالية العالمية .

كانت تونس تستقبل خلال سنة 2014 أكثر من عشر ملايين سياح ، وتساهم السياحة ب 5 مليار دولار .

موريتانيـــا :

تتميز الثروة المعدنية ، والطاقوية في موريتانيا بالتنوع . فتشتمل على الفوسفات ، الحديد ، النحاس تساهم إلى الحد ما برفع المستوى الاقتصادي للبلاد، لكن طبيعة المنطقة تتشابه مع طبيعة المغرب ، من حيث التركيبة الأقتصادية ، إذ أن موريتانيا تعتمد بشكل كبير على الثروة البحرية ، أي الصيد البحري إذ تسخر بثروة سمكية جعلتها في مصاف الدول ، المنتجة للأسماك فطـول شريطها الساحلي الممتد على المحيط الأطلسي ، والذي يبلغ 652 كلم

إن موريتانيا تعتبر دولة مصدرة للأسماك ، ويعتبر الإتحاد الأوروبي المستورد الأول بحوالي 7458طن[1] .

المطلب الثانـــي : الموارد البشريـة والاجتماعيـة

تتوفر المنطقة المغاربية ، على قوة بشرية ضخمـة تؤهلـها لرقي وبلوغ ، مصاف الدول المتقدمـة، من حيث الكفاءة والإنتـــاج ، إن عـدد سكان المنطقة المغاربية يفوق 100 مليون نسمة . مع ملاحظة تفوق نسبة الشبـاب ومن المتوقع ان يصل عـدد سكان المنطقة بحلول سنة 2025 إلى 120 مليون نسمة . ولكن يتباين التعداد من دولـة إلى أخرى :

الجزائر : 39 مليون نسمة تعداد سنة 2010 .

المغرب :32 مليون نسمة تعداد سنة 2010.

تونس : 12 مليون نسمة تعداد سنة 2010.

ليبيا : 07 مليون نسمة تعداد سنة 2010.

موريتانيا : 04 مليون نسمة تعداد سنة 2010.

تعد نسبة الشباب النسبة الكبيرة في منطقة المغرب العربي ، إلا أن القطاع غير مهتم بهذه التركيبة لأن نسبة الشباب مهمشة على جميع الأصعدة ، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة داخل المجتمعات المغاربية وهذا ما يفسر انحراف الشباب إلى الآفات الاجتماعية نتيجة عدم الاهتمام بهم وهذا ما يفسر أن أحداث الربيع العربي كانت تحت قيادة الشباب نتيجة التهميش من قبل السلطات داخل الأنظمة العربية.[2]

---

[1]- سارة حسن منيمة ، (**مرجع سابق الذكر**)، ص 234،235.

[2]- الحزامي عبد الحكم احمد ، **الموارد البشرية في الوطن العربي تحديات ورهانات** ، (القاهرة : دار الكتاب ،2003) ، ص 87.

المبحث الثالـــــث : الاهتمام الأجنبي بالمنطـقـة المغاربيـة

إن طبيعة المنطقة المغاربية ، بحكم موقعها الإستراتيجي ، وثرواتها الطاقوية ، وإمكانياتها البشرية ، جعل منها محط اهتمام ، القوى الأجنبية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوروبي ، والصين ،وروسيا . وهذا في مختلف المجالات ونؤخذ على سبيل الحصر الاهتمام ، بمجالين مهمين هما :

المجال الأمني

المجال الاقتصادي

المطلـب الأول : المجال الأمنـــــي

إن منطقة المغرب العربي ، تشهد اهتمام كبير من طرف القوى الكبرى ، خاصة إذا ما تعلق بالأمن الدولي ، والقضايا الأمنية ، التي باتت تشكل محور تعاون بين هذه القوى ودول المنطقة ، خاصة في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، وبداية ما يسمى بحملة محاربة الإرهاب ، والجريمـة المنظمة، والهجرة الغير شرعية . كل هذه الأمور والقضايا كانت تشكل محور اهتمام الدول الكبرى .

- **الإتحاد الأوروبي:**

إن الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي ، بالنسبة لأوروبا والتي تعتبر بوابة، مفتوحة نحوها لكافة التدفقات سواءا ، المهاجريـن الشرعيين ، أو الغير شرعيين . الشيء الذي بات يشكل خطرا على الأمن الأوروبي ، لهذا كان لزاما على دول الإتحاد التي تشهد استقطاب ، كبير للمهاجرين الوافدين عبر البوابة المغاربية ، أن تتخذ إجراءات أمنية ، وهذا بالتنسيق مع دول المنطقة ، باعتبارها منطقة عبور . وهذا من أجل محاربة كل أشكال الهجرة الغير شرعية، والجريمة المنظمة ، وكل أشكال الإرهاب الدولي والإجرام العابر للحدود . وكل هذا تجسد من خلال بنود مشروع برشلونة 1995 وخاصة في محتوى الشراكة الأورو مغاربية، والتي تؤكد على ضرورة تنسيق الجهود الأمنية ، من أجل خلق فضاء متوسطي مستقر ،وآمن.

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ، منطقة المغرب العربي مسرحا للمنافسة مع القوى الدولية . لاسيما الإتحاد الأوروبي ، بحكم جواره الجغرافي ، والعلاقات التاريخية ، التي تربطه بالمنطقة . لهذا فإن الولايات المتحدة تولي اهتمام واسع لمنطقة المغرب العربي ، باعتبارها عمقا استراتيجيا ، للحلف الأطلسي لذلك كان الحفاظ على التواجد الأمريكي العسكري ، المتمثل في الأسطول السادس الأمريكي ، في البحر الأبيض المتوسط . من أهم أولويات السياسة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

بهدف مكافحة الإرهـاب ، وكل أشكال الجريمة ، والجماعات الإجرامية ، وشبكات المخدرات والتهريب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تشدد على التعاون الأمني ، بينها وبين دول المنطقة من أجل محاربة الإرهاب ، الذي بات يشكل خطرا على كل الدول دون استثناء ، خاصة وأن المنطقـة المغاربيـة تشكل منطقة جذب ، سواءا الأفارقة ، أو المهاجرين الغير شرعيين باعتبارها بوابة ، نحو أوروبا وجسرا نحوا العالم .[1]

المطلـب الثانـي : المجال الاقتصـادي

يعد المجال الاقتصادي المحور الهام في اهتمامات الدول الأجنبية ، بالمنطقة باعتبارها مصدر للموارد الطاقوية والمعدنية مثل : البترول ، والغاز. لهذا سارعت الدول الكبرى لإقامـة شراكة وتعاون ، مع دول المنطقـة ، باعتبار أغلبها تملك النفـط .

- **الإتحاد الأوروبي :**

إن الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي ، قديم من حيث التاريخ . لان المنطقة تعتبر إرثا استعماريا ، ومجالا للنفوذ الاقتصادي ، وهي تراهن على المنطقة نتيجة القرب الجغرافي ، والتقارب التاريخي ، بينها وبين دول المنطقة . ضف إلى هذا فهي ترى أن المنطقة هي بمثابة سوق أوروبي ، لتصدير المنتجات ، ومصدرا لتزويد بالثروة البترولية ، والغاز الطبيعي الذي يمر عبر البحر الأبيض المتوسط ، في أنابيب ليزود أوروبا بالغاز .

إن مصير أوروبا ، منوط بموارد المنطقة . لذلك فقد سارعت منذ التسعينيات ، لإبرام اتفاقيات ومشاريع تعاون ، وشراكة من أجل الإنفراد بمقدرات المنطقة .ويتجلى ذلك من خلال : مشروع برشلونة 1995، والذي توالت فيه الاتفاقيات ، مثل: اتفاقية الشراكة الأورومغاربية .

[1]– عبد الرحمن حمدي ، **السياسة الأوروبية الأمريكية اتجاه إفريقيا** ،(مجلة السياسة الدولية): أفريل 2001 ، عدد 144 ، ص35.

إن الإتحاد الأوروبي ، يشدد على البعد الاقتصادي بالمنطقة ، المتمثل في خلق فضاء اقتصادي مشترك ، وهذا في محاولة منه ، لاستعادة مكانته على ، الساحة الدولية وخاصة المغاربية .

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

لطالما كانت موارد الطاقة ، من اهتمامات الغرب . وبما أن المنطقة غنية بالبترول ، والغاز ، والفوسفات . فإنها تقع في أولويات الأجندة الأمريكية ، لهذا هي تقوم بدعم سلطة الشركات البترولية متعددة الجنسيات ماليا وسياسيا ، واقتصاديا . بغية احتواء دول المنطقة خاصة (الجزائر ، والمغرب) .باعتبارهما دولتين محورتين بالرؤية الأمريكية ، ويقع على عاتقهما استقرار المنطقة ،وأمن المتوسط . الذي يمثل ممرا بحريا ، وتجاريا لناقلات النفط الأمريكية القادمة من الشرق الأوسط ، وممرا لجيوشها المتجه صوب الشرق.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، ترى أن المنطقة مجال اقتصادي مميز ، وهذا من الناحية الجغرافية ، أو من ناحية المقدرات التي تتمتع بها المنطقة من موارد باطنية وثروة بترولية لا يستهان بها . لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بعقد مشروع اقتصادي تنموي ،وامني مع دول المغرب العربي يسمى المشروع الأمريكي " إيزنستات" [1]

[1]– عبد الله بالعزيز ، **المغرب العربي والنظام الجديد** ، (المستقبل العربي ،عدد 168) ، ص 12.

خلاصة الفصل :

إن منطقــة المغرب العــربي ، تمتلك موقعا مهما على الخريطة الجيوسياسية ، يمكنها من تحقيق تطلعاتها ، المستقبلية في مجالات عديدة . فهي تعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات هي :

إفريقـيا ، آسيـا ، أوروبـا .وتشرف على واجهتين بحريتين مهمتين هما : المحيـط الأطلـسي ، والبحــر الأبيــض المتوسـط ، اللتان تشكلان ممــرا بحريا مهما لتجارة الدولية.

كما أن المنطقة تملك تنوعا ، في الموارد الطبيعية : طاقوية ، ومعدنية مثل : البترول ، والغاز،

والفوسفات . والموارد الزراعية مثل : الكروم ، والحمضيات ، والقمح .

وكذلك الموارد البحرية مثل الأسماك والمرجان ، والموارد البشرية حيث يقدر عدد سكان المغرب العربــي حوالي 100 مليون نسمة .

كل هذا جعل من المغرب العربي محط اهتمام القوى الكبرى ، التي سارعت لتعزيز تواجدها بالمنطقة وهـذا ، بغرض احتواءها ، وجعلها تدور في فلكهـا ، وهـذا وفقا لما يحقق مصالحـهــا.

الفصل الثاني : السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه المغـــــــرب العـــــــربي

تمهيـــد :

أن السياسة الأوروبية والأمريكية ، اتجاه المنطقة المغاربية على وجه الخصوص ، تتمثل في الاهتمام بثروة المنطقة وهي النفط ، والموقع الجغرافي . لهذا فأوروبا وبحكم علاقاتها التاريخية ، مع دول المنطقة ترى أوروبا أنها فضاء أوروبي يجب الإنفراد به ، وربط بلدانه باتفاقيات خاصة . (تجارية ، اقتصادية ، أمنية) . وكذا التأثير على دول المنطقة والحيلولة دون خضوع المنطقة لتوجهات السياسة الأمريكية، خاصة في المجال الأمني ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . أصبحت تولي اهتمام خاص بالمنطقة وترى فيها عمقا استراتيجيا ، لدفاعات الحلف الأطلسي ، وممرا بحريا لمرور قواتها العسكرية نحو الشرق الوسط ، وكذا تعتبرها مركزا لمراقبة أوروبا عموما ، وروسيا على وجه الخصوص .

المبحث الأول : السياسة الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي

إن الأهمية الإستراتيجية ، لمنطقة المغرب العربي تكمن في التقارب التاريخي والجغرافي ، لذا يحاول اتحاد الأوروبي إحتواء المنطقة ، وجعل دولها تابعة سياسيا ، اقتصاديا ، أمنيا ، وحتى ثقافيا .

المطلب الأول : محددات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقــة

- **سياسيا :**

إن دول المنطقة المغاربية ، شهدت ولازالت تشهد أزمات سياسية أصابت دولها الخمس: (الجزائر أزمة الديمقراطية والعشرية السوداء) ، (تونس : التغيير السياسي وما خلفه من أضرار سياسية) ، (المغرب : الإصلاحات الدستورية وتصاعد المعارضة) ، (موريتانيا : ديمقراطية مقيدة) ، (ليبيا : التغيير السياسي وتحول المنطقة إلى مسرح للجماعات الإرهابية) .

إن كل هذه الأزمات تأثرت بالتطورات السياسية والأمنية للمنطقة ، لهذا يسعى الإتحاد الأوروبي للتدخل بهدف حل مشاكل المنطقة ، عن طريق ثلاث حلول هي :

- ✓ خلق فضاء لسلم والأمن والاستقرار .
- ✓ استعادة المكانة الدولية للإتحاد الأوروبي في المنطقـة .
- ✓ نشر الثقافة الغربية وتسويقـــها .

1- خلق فضاء لسلم والأمن والاستقرار :

يرى الإتحاد الأوروبي ، إن المنطقة المغاربية تعيش في حالة فوضى ، وان أهدافه المختلفة لا يمكن أن تتحقق دون : استقرار سياسي ، لهذا يسعى الإتحاد الأوروبي لإيجاد فضاء مستقر ، مبني على السلم والأمن في المنطقة ، لأن التقارب المغاربي الأوروبي أصبح أولوية أساسية . ومن هنا كان التأكيد على مواصلة هذا المسعى ، عن طريق فتح الحوار السياسي المكثف ، لإيجاد حلول للقضايا الشائكة بين دول المنطقة مثل : (قضية الصحراء الغربية) ، والتأكيد على المبادئ الأساسية ، للقانون الدولي . وكذا احترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وتدعيم التعاون من أجل محاربة كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة .

وقد تم التأكيد على هذه المبادئ ، في المؤتمر الوزاري الثالث ، لوزراء الخارجية " بشتوتغارت " ، أيام 15/16-04-1999 .

2- استعادة المكانة الدولية للإتحاد الأوروبي بالمنطقـة :

إن دعوة الإتحاد الأوروبي ، لخلق فضاء مغاربي مستقر ، وآمن وتجسيده على أرض الواقع . إنما يهدف لمحاولة هذا الأخير استعادة السيطرة المطلقة ، على المنطقة نتيجة المنافسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما في قضايا الإرهاب الدولي ، والجريمة المنظمة ، وقضايا السلام خاصة (قضية الصحراء الغربية) .

من هنا أصبح الإتحاد الأوروبي يركز على عدة عوامل في المنطقة والمتمثلة في :

- ✓ تخوف الإتحاد الأوروبي من توسع الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا وامتدادها إليه .
- ✓ تفعيل الإتحاد الأوروبي من اجل مواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة المغاربية .
- ✓ دعم حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية ، وسياسة الحكم الراشد من أجل السلم ، والأمن ، والاستقرار . الذي هو أساس التنمية اقتصادية ، والاجتماعية.

3- نشر الثقافة الأوروبية وتسويقها :

تتمثل في ربط الدول المغاربية بثقافات الدول الأوروبية ، عن طريق المناداة بالتعددية الحزبية ، والديمقراطية ، والتسامح ، وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، وتفعيل المجتمع المدني ودعم التعددية اللغوية ، وذلك في إيطار التعاون الدائم بين دول أوروبا ودول المغرب العربي ، وهذا لضمان أمن واستقرار المنطقــة .

أمنيـــــا :

تمثل المنطقة المغاربية ، إستراتيجية أمنية لأوروبا لاسيما ، وأنها قريبة جدا للضفة الأوروبية . نتيجة الامتداد الجغرافي لغالبية الدول المغاربية ، إضافة إلى أن المنطقة تعيش توترات داخلية وخارجية ، بفعل الأزمات والمشاكل الإقليمية بين دول المنطقة ، الشيء الذي جعل دول هذه الأخيرة ترفع من مستوى قدراتها العسكرية والتجهيزات اللوجيستيكية . ومن هنا جاء الهاجس الأمني ، ليطغى على كافة الأبعاد . لأنه يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة . وهذا نتيجة لعدة عوامل مثل :

الإرهاب الدولي العبر للحدود ، الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة ، وهذا في حد ذاته يعتبر تهديد مباشر لأوروبا والاستثمارات الأوروبية في المنطقة .

إن السياسات الأمنية ، لدول الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية تهدف غلى تفكيك الشبكات الإجرامية ، ومنه استخدام بلدان المغرب العربي كمنطلقات لشن الهجمات الإرهابية . لهذا بادرت دول الإتحاد الأوروبي إلى إقحام الدول المغاربية في هذا المجال لتصدي لظاهرة الإرهاب عن طريق التعاون لضبط التسلح ، وإنشاء منطقة مستقرة ([1]) .

[1]- عبد الوهاب بن خليف ، **العلاقات الأوروبية المتوسطية ، إستراتيجية شراكة أم توظيف** ، (مجلة دراسات دولية)، العدد 5 جوان 2008 ، دار النشر لتوزيع الجزائر : ص41-52 .

- **اقتصاديا :**

إن الإتحاد الأوروبي ، يرى أن المنطقة المغاربية هي الشريان الاقتصادي لأوروبا وهي خزانها من الموارد الطاقوية ، والمعدنية . لهذا بادر إلى ربط إقتصادات دولها بالاقتصاد الأوروبي ، عبر الشراكة الأورومغاربية ، للحد من النفوذ الأمريكي ، في المنطقة ونتيجة للعلاقات التاريخية ، التي تجمع أوروبا ومنطقة المغرب العربي ، وكذا التقارب الجغرافي ، جعل الإتحاد الأوروبي هو المؤهل لمساعدة دول المنطقة ، وتنمية اقتصادياتها بحكم المصالح الاقتصادية لكليهما وتجعل كل من هما عمقا استراتيجيا للآخر . فنجد دول الإتحاد الأوروبي تستورد أكثر من 60 بالمائة من احتياجاتها النفطية من المنطقة . إضافة إلى الموارد الخام اللازمة لصناعات الأوروبية ، كما تشكل المنطقة المغاربية سوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها القارة العجوز ، وفي مقابل هذا تستورد الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي ، وسائل تقنية ، والآلات والمعدات الصناعية ، والعلمية التي تحتاجها . ومن هنا فإن المنطقة المغاربية تعتبر سوقا للمنتجات الأوروبية ، وأرضا خصبة لإقامة المشاريع الأوروبية ، التي قام الإتحاد الأوروبي بإقامتها في المنطقة ، أو التي توصل إليها من خلال تعامله مع بلدان المغرب العربي والتي تتمثل في ما يلي

– إقامة منطقــة تجارة حرة سنة 2010:

كان الهدف من هذه الخطوة تفعيل سبل التعاون الاقتصادي ، بغية الوصول إلى إقامة منطقة تجارية حرة ، بحيث يصبح الإتحاد الأوروبي ، القوة الاقتصادية الدولية القادرة على التأثير في حل أزمات المنطقة . ومنافسة القوى الكبرى : (الولايات المتحدة الأمريكية ، الصيــن ، روسيـا ، اليابـان) . وبتالي فقد نجحت هذه الخطوة في تفعيل الوجود الأوروبي ، سواء على الصعيد السياسي ، أو الاقتصادي ، أو الأمنــي ، في المنطقة .

–إقحام الدول المغاربية في منظمة التجارة العالمية :

لقد سعى الإتحاد الأوروبي ، لمساعدة دول المغرب العربي ، عبر إصلاحات اقتصادية ، وتدعيم عملية الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية ، وتشجيع القطاع الخاص والتقليل من النفقات ، وترشيد النشاط الاقتصادي ، وجعله أكثر تنافسية . وقد كانت أوروبا بمثابة النموذج الذي يجب أن تقتدي به الدول المغاربية ، بفضل الخبرة التي تتمتع بها أوروبا والتي طرحت عدة أدوات مرفقة لعملية الإصلاح الاقتصادي مثل :

الإصلاح الضريبي ، قانون البورصة ، قانون الاستثمار، إعادة النظر في القانون التجاري ، الخوصصة في القطاع :النقل ،الفنادق ، الاتصالات) .

كل هذا من شانه التعجيل بدخول دول المنطقة في منظمة التجارة العالمية ، ولكن هذا لم يتحقق لأن المعضلة الأمنية لاتزال قائمة والاقتصاديات المغاربية هشة وغي مؤهلة لمنافسة القوى الخارجية [1]

[1]– محمد سلمان ، **السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي** ، (مجلة السياسة الدولية)، عدد 138 ، مؤسسة الأهرام للنشر ، مصر : 2001 ، ص 240-247.

4– ثقافيا واجتماعيا :

إن المجال الثقافي ، والاجتماعي من الأدوات التي استعملها الإتحاد الأوروبي من أجل التأثير ، على الدول المغاربية ومجتمعاتها ، من خلال تلقين اللغات الخاصة : الفرنسية ، الإسبانية ، الإيطالية . والتي تؤثر تأثيرا كبيرا في المجتمع المغاربي ، بسبب الموروث الاستعماري ، وسهولة التعامل مع العادات ، الأوروبية ، نتيجة التقارب الحضاري والتاريخي ، لهذا فإن الإتحاد الأوروبي يرى أن التعاون الثقافي والاجتماعي ، أداة جديدة لسياسة الخارجية له . كما يطرح الإتحاد الأوروبي الأبعاد الثقافية ، والاجتماعية ، والثقافية . كأداة أفضل بين الشعوب وتقوية الصلات بين المجتمعات .

ويمكن تلخيص الأبعاد في ما يلي :

- ✓ التأكيد على الحوار واحترام الأديان واعتبارهما شرطين للتقارب بين الشعوب .
- ✓ التأكيد على الدور السياسي للمجتمع المدني في عملية التنمية .
- ✓ تبادل الخبرات بين الجامعات والمؤسسات التربوية ، والتفاهم ، والتعاون في مجال تبادل التجارب .
- ✓ تشجيع حوار الحضارات والثقافات من خلال عقد المؤتمرات .
- ✓ إقامة شبكة جامعية بين دول الإتحاد الأوروبي ، والدول المغاربية بهدف تدعيم تبادل الخبرات وانتقال الطلاب الباحثين بين مختلف الأطراف .
- ✓ إدخال إصلاحات وتعديلات على البرامج الدراسية ، في التعليم العالي مثل مشروع ل–م–د والتعليم عن بعد عبر الانترنت .[1] .

المطلب الثاني : أهداف السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية :

إن مسار برشلونة جاء بعدة اهداف مقسمة في عدة مجالات منها : أهداف أمنية ، اقتصادية ، وسياسية . ونتيجة للارتباط دول المغرب العربي باتفاقية التعاون ، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي فإنها كانت ضمن اهتمام هذا الأخير :

1– الأهداف الأمنيــة :

إن الإتحاد الأوروبي ، كان ولا يزال يحمل على عاتقه فكرة السلم والأمن في حوض المتوسط بشكل عام ، والمغرب العربي بشكل خاص . لأن أمن هذا الأخير من أمن أوروبا ، لهذا فقد شجع مشروع برشلونة 1995 ، على تشديد التعاون في مجال الأمن ، خاصة في إطار مجموعة 05+05 ، والمتمثلة في خمس دول من شمال المتوسط وهي : فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، البرتغال ، مالطا . وخمس دول من جنوب المتوسط وهي : تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا . حيث عقدة

عدة لقاءات تهدف لمحاولة ، تحقيق السلم ، والاستقرار ، والأمن في المتوسط . ومحاربة كل أشكال الجريمة المنظمة ، والإرهاب العابر للحدود ، والهجرة الغير شرعية ، وتسوية النزاعات والأزمات وإرساء التعاون الأمني ، والمضي قدما من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين في المنطقة ، كما قامت عدة اتفاقيات أمنية بين أوروبا والمنطقة المغاربية مثل : الاتفاقية التي عقدة أواخر ديسمبر 2015 . بين منظمة الأنتربول والدول المغاربية ، والتي أصطلح عليها تسمية اتفاقية الآفريبول ، من أجل محاربة الهجرة الغير شرعية ، والجريمة المنظمة ، والاستفادة من الخبرة التي تتمتع بها الشرطة الدولية (الانتربول) [2]

2– الأهداف الاقتصاديـــــة :

تتمثل فيما يلي :

أ– تشكيل كتلة اقتصادية دوليـــــة :

يهدف هذا لمواجهة الكتل الاقتصادية العالمية مثل : منظمة آسيان ، والنافتا . وهذا عن طريق طرح مشروع الشراكة الأورو–متوسطية ، والتي تشكل الدول المغاربية جزءا لا يتجزأ منه ، وتعتبر حلقة مهمة في هذه الشراكة ، ومن شانه تحويل الإتحاد الأوروبي ، إلى قوة عملاقة إذا ما تحقق الاندماج الاقتصادي بينهما .

ب– امتلاك اكبر قدر ممكن من الأسواق :

وهذا ما يتطلب من الإتحاد الأوروبي ، احتواء أسواق الدول المغاربية والتي تعتبر كثيفة من حيث السكان والتي ترتفع فيها معدلات الإستهلاك ، وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية .

---

[1]– عبد اللطيف سعف ، **البعد الثقافي في الإتحاد من اجل المتوسط** ، (جريدة مغرس المغربية) ، ليوم : 2010/08/11.

[2]– جلال رأفت ، **السياسة الفرنسية في إفريقيا** ، (السياسة الدولية) ، عدد 145 ، جويلية 2011. ص (16) .

ج– تشجيع الاستثمارات وتفعيل دور الشركات الأجنبية الأوروبية :

وهذا من اجل السيطرة على المشاريع التنموية ، داخل الدول المغاربية ، ومنافسة القوى العالمية على مناطق النفوذ مثل :

مشاريع استخراج النفط ، التكنولوجيات المتطورة ، قطاع السيارات ، الطاقات المتجددة مثل :

- ✓ مشروع الألياف البصرية بين تونس ، وايطاليا .
- ✓ مشروع الطرقات : الطريق السيار في المغرب من قبل فرنسا .
- ✓ قطاع السيارات : شركة رونو الفرنسية في المغرب والجزائر.

3– الأهداف السياسيــة :

تتمثل الأهداف السياسية في أن الإتحاد الأوروبي ، يحاول صياغة علاقات جديدة ، مع دول المنطقة المغاربية وهذا عن طريق إرساء دولة القانون وتعزيز القيم الديمقراطية ، وتدعيم حقوق الإنسان ، وحقوق المر أة ، وهذا من أجل ترسيخ العدالة الاجتماعية ، وتدعيم المواطنة وحق التصويت ، والترشح ، وتدعيم القضايا العادلة ، ومساندة حقوق الشعوب . وهذا كله يتلخص في أن أهداف الإتحاد الأوروبي هو العودة كقوة لساحة الدولية من أجل مواجهة الغرب والتخلص من التبعية التي كان يعاني منها [1].

المطلب الثالث : آليات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية

يمكن تلخيص الآليات في مشروع برشلونة ، الذي يعتبر نقطة الانطلاق نحو مشاريع اقتصادية وأمنية ، خاصة بالمنطقة المغاربية .

أ– مشروع برشلونة 1995 :

ضم مؤتمر برشلونة لعام 1995 جميع دول الإتحاد الأوروبي مع 12 دولة من جنوب المتوسط وشرقه . كان من بينهما دول عربية هي : مصر – السودان – الأردن – لبنان – فلسطين – تونس – ليبيا – الجزائر – المغرب – موريتانيا .

و4 دول غير عربية هي : تركيا – الكيان الصهيوني – قبرص – مالطا .

وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاث أبعاد للشراكة وهـــي :

1– المحور السياسي والأمني :

اعتبر المشروع أن تحقيق السلم والاستقرار ، والأمن في منطقة المتوسط ، بحيث أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الإتحاد والدول المغاربية ، وحدد الالتزام بين الدول المشاركة ، بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها :

تسوية الخلافات بالطرق السلمية – عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة واحترام حقوق الشعوب فالمساواة وتقرير المصير – وكذا ترسيم قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون .

2– المحور الاقتصادي والمالي :

في الشق الاقتصادي حدد مشروع برشلونة عدة آليات منهـــا :

– منطقة التجارة الحرة 2010:

حيث أزيلت كل المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة الدولية ، وحددت القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة وهي :

- ✓ تشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية .
- ✓ تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي الموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية ، وخلق مناخ موات للاستثمارات .
- ✓ تنمية البحث العلمي والتأهيل الفني في نقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة التخلف .

[1]– بشارة خضرة ، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008** ، ا(لمستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية). بيروت : عدد 372 ، ص 38 .

كذلك سعى المشروع لزيادة المساعدات المالية الممنوحة لدول المغاربية ،حيث أن بلدان المغرب العربي تعاني من مشاكل التمويل ، وتخصيص معونات ،تقدم لهذه الدول من ميزانية الإتحاد الأوروبي، وذلك في تمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة مع دول المغرب العربي .

– المحور الثقافي والاجتماعي والإنساني :

رفض مشروع برشلونة ، فكرة صراع الحضارات ورحب بفكرة الحوار بين الأديان والثقافات ، واعتبرها الأداة الناجعة لتحقيق التفاهم بين الشعوب ، واهتم بقضايا الشباب ، ومنظمات المجتمع المدني ، وضرورة العمل على تنمية القدرات البشرية وتطويرها [1] .

ب– اتفاقية الشراكة الأورومغاربية :

لقد شرع الإتحاد الأوروبي ، في الدخول في مفاوضات ، مع الدول المغاربية المعنية لإبرام اتفاقيات مشاركة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هذه الدول في فترة سابقة يرجع بعضها لفترة الستينات والسبعينات وكانت تجدد دوريا ، وقد انتهت الدول المغاربية لتوقيع اتفاق شراكة ، وتعاون مع الإتحاد الأوروبي بطريقة فردية ، فمثلا تونس سنة 1995 ، تلتها المغرب في نوفمبر 1995 ، ثم الجزائر في أكتوبر سنة 2001 ، وجرت مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات في جويلية 1995 بالنسبة لتونس ، وفي فيفري 1996 بالنسبة للمغرب ، وفي أفريل 2002 بالنسبة للجزائر. ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ : بالنسبة لتونس في مارس 1998 ، المغرب في مارس 2000 ، الجزائر في سبتمبر 2005.

أما بالنسبة لليبيا وموريتانيا ، فإنهما تتمتعان بصفة مراقب في اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية .

- **اتفاقية الشراكة الأوروتونسية :**

تعتبر تونس أول بلد مغاربي يوقع على اتفاقية الشراكة الأورومغاربية مع الإتحاد الأوروبي ، وذلك في يوم 1995/07/17

نتيجة توجه تونس نحو اقتصاد السوق وذلك تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر بمنطقة المتوسط سنة2010 ، حيث تضمنت الاتفاقية مع تونس محورين أساسين :

- ✓ محور سياسي.
- ✓ محور اقتصادي.

ففي المحور السياسي تم التأكيد على الحوار كأداة لتعاون السياسي ، وذلك لضمان الاستقرار بالمنطقة ، وتحقيق التنمية الإقليمية .

أما في المحور الاقتصادي ، فيهدف لإقامة منطقة تبادل تجاري حر ، كما تتضمن تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية ، في مجالات اقتصادية حيث تم الاتفاق على ما يلي :

- ✓ تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية من منتجات التجهيز بصفة تدريجية سنة 2010 حيث حررت نهائيا .
- ✓ إعفاء جل المنتجات التونسية من التعريفة الجمركية الموجهة للاتحاد الأوروبي في إطار احترام الحصص المحددة .
- ✓ تدعيم القطاع الخاص باعتباره احد عوامل نجاح المسار الاقتصادي .
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية بتونس .

- **اتفاقية الشراكة الأورو مغربية :**

تمت اتفاقية الشراكة بين المغرب والطرف الأوروبي يوم 1996/02/26 . بعد مفاوضات عسيرة ، حول ملف الزراعة والصيد البحري ، ومن أهم المسائل التي جاءت بها الاتفاقية :

- ✓ إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب ، والإتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة .
- ✓ التعاون الاقتصادي الذي يهدف لمساعدة دولة المغرب ، على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المساعدات .
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي لزيادة ، الإنتاج بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية للمملكة .
- ✓ التعاون في المجال الثقافي ، عن طريق إرساء ترتيبات خاصة باليد العاملة من حيث تحسين ظروف العمل ، والتأمينات الاجتماعية ، وإطلاق الحوار حول القضايا الاجتماعية ، لخلق فرص عمل جديدة ، في المغرب والاهتمام بقضايا المرأة والسكن .
- ✓ الاتفاق حول الصيد البحري ، الذي يعتبر من أهم صادرات المغرب لهذا جاءت المساعدات المالية ، الأوروبية للمغرب من أجل زيادة الإنتاج لخدمة مصالح الطرفين .

[1]– بشارة خضرة ، **(مرجع سبق ذكره)** ، ص 16 .

- **اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية :**

دخلت الاتفاقية مع الجزائر حيز التنفيذ ، في سبتمبر 2005 وهي لا تختلف في جوهرها عن الاتفاقيات الإطار ،التي اعتمدت مع كل من تونس ،والمغرب .إلا ان اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجزائر ، تضمنت ملفين جديدين هما :

- ✓ ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص .
- ✓ ملف مكافحة الإرهاب .

يمكن من خلال الاتفاقيات إبراز ثلاث مرتكزات أساسية للشراكة تتمثل في :

- ✓ ضمان إستراتيجية انفتاح اقتصادي لإصلاح الأوضاع الداخلية .
- ✓ التشديد على الحوار السياسي لضمان التقارب بين المجتمعات .
- ✓ إبراز دور المجتمع المدني وترقية حقوق الإنسان لإحداث التغيير .

في الجانب السياسي ،والأمني اشتملت الاتفاقية على التعاون عن طريق تدعيم الحوار ، وارساء الديمقراطية ، وحقوق الإنسان لتوصل لمنطقة آمنة ، خالية من أخطار التهديد ، والعنف . وإعطاء الفرصة للجزائر بأن تتعاون عسكريا مع الإتحاد الأوروبي عبر القوة العسكرية الأوروبية .

أما الجوانب الجديدة تتمثل في :

- ✓ التعاون في المجال القضائي ، ومكافحة الإرهاب .
- ✓ دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة ، وترسيخ دولة القانون .
- ✓ محاربة الجريمة المنظمـــة [1].

ج–المبادرات الأمنية في منطقـــة المغرب العربـــــي :

مع بداية التسعينيات شكلت التحديات الأمنية أحد أهم المحاور الرئيسية في سياسة الإتحاد الأوروبي بالمنطقة ، ومن أهم هذه المبادرات نأخذ على سبيل الحصر المبادرة الفرنسية والتي كانت مبادرة فردية في إطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في إطار جماعي بحكم انتماءها للإتحاد الأوروبي :

- **المبادرة الفرنسيـة :**

إن الجوانب الأمنية تعتبر محور اهتمام الجانب الفرنسي فهي تؤكد اليوم على خطر عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة المغاربية ، وسوء التنمية الاقتصادية بها . لذا اعتمدت الإستراتيجية الفرنسية ، في المجال الأمني في مواجهتها لتهديدات الأمنية من منطقة المغرب العربي على " مقاربة الأمن اللين" ، أكثر من اعتمادها على الطرق العسكرية وذلك نظرا لطبيعة هذه التهديدات ، فمثلا في إطار مكافحة الهجرة الغير شرعية من البلدان المغاربية ، التي تعاني منها فرنسا على وجه الخصوص ، لذا لجأت هذه الأخيرة ، لتبني سياسة المساعدات المالية لدفع عجلة التنمية داخل البلدان والدول في المنطقة . وهذا بهدف خلق مناصب شغل والحيلولة دون التدفقات البشرية ، التي تتوافد على بوابتها . حيث قدرت المساعدات الفرنسية المقدمة للجزائر سنة 2008 بـ 599.5 مليون فرنك فرنسي . اما المغرب فقد كانت حصته من المساعدات تقدر بـ 1502 مليون فرنك فرنسي ، في حين كان نصيب تونس يقدر بـ 596 مليون فرنك فرنسي ، هذه المساعدات التي من شأنها حسب فرنسا ، تحقيق الإستقرار السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي .

أما فيما يخص الإستراتجية الأمنية لمكافحة الإرهاب ، في منطقة المغرب العربي ، وخاصة بعد أحداث مدريد 2004 ، ولندن 2005 . كما تأكد ان التحدي الكبير هو من طرف ما سمي : " تنظيم القاعدة في شمال إفريقيا والمغرب الإسلامي " . ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا ، ودول المغرب العربي للعمل المشترك لمواجهة الإرهاب ما يلي :

- ✓ توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في : 30 /2000/05. حيث ركزت هذه الاتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة.
- ✓ توقيع اتفاقية تعاون أمني بين الجزائر وفرنسا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في : 2003/10/25 .
- ✓ توقيع اتفاقية تعاون في مجال تنظيم الهجرة بين تونس وفرنسا ، سنة 2008 ، واتفاق لآخر حول الهجرة وسبل مكافحتها سنة 2009 .

وتنص كل هذه الاتفاقيات على ضرورة التعاون ، المتبادل بين الدول المغاربية وفرنسا بطريقة مباشرة ، ومع الاتحاد الأوروبي بطريقة غير مباشرة وذلك حسب طبيعة التهديد [2] .

---

[1]– شريط عابد ، **الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي** ، (السياسة الدولية ، جويلية 2003)، عدد 153، ص 34.

[2]– ناجي عبد النور ، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ،والمغرب العربي** ، الجزائر : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ص 120.

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي :

منذ منتصف التسعينيات زاد الاهتمام الأمريكي ، والتوجهات السياسة الأمريكية بشأن المنطقة المغاربية والذي برز من خلال الحوار الأطلسي ، والمبادرات الاقتصادية ، ولكن بعد أحداث 2001/09/11 . اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في إستراتيجية مكافحة الإرهاب ، ومن هنا يمكن تحديد أهم المحددات ،والأهداف ،والآليات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في المنطقة ،من أجل الهيمنة والسيطرة عليها .

المطلب الأول : محددات السياسة الأمريكية في المنطقة :

1– الجانب الاقتصادي :

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تؤكد دوما على تحسين علاقاتها مع دول المغرب العربي ، في المجال الاقتصادي وذلك ردا على تلك المبادراة الأوروبية والفرنسية خاصة . وهذا فعلا ما حدث عبر مبادرة " ايزنستات " ، والتي سمية بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا سنة 2002 . على الشراكة مع ثلاث دول هي :

الجزائر – المغرب – تونس ، والهدف منها هو تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاث ، في مجال التجارة ، والاستثمارات ، وهذا عن طريق تشجيع الإصلاحات الاقتصادية ، والمصرفية ، والرهان على إنشاء منطقة تبادل حرة لتجارة مع المغرب العربي ككل .

2– الجانب الأمني :

جاء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من الرؤية الأمريكية للأمن ، من خلال حلف الناتو . حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من جمع بلدان المغرب العربي حول طاولة واحدة لدعم الحوار الأمني ، والسياسي بينهم . وبهذا تمكن من دمج الجزائر في هذا الحوار ، لأنه مهمة لتحويل الجزائر عن المبادىء التي كانت تدافع عنها منذ الاستقلال . ولكن شكلت احداث 2001/09/11 منعرجا حاسما في إعادة تعريف المنطقة أمنيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى إثر هذا قررت هذه الأخيرة ربط علاقات عسكرية وأمنية وثيقة مع دول المغرب العربي ، ففي اطار رغبة الولايات المتحدة الامريكية في إقامة تحالفات عسكرية وقواعد لها حتى ولو لفترات مؤقتة ، كما يمكن استخدام قواتها اذا لزم الأمر . كما طرح الجنرال الأمريكي : " تشارلز والد " بشان الجزائر قاءلا " نحن مهتمون بإمكانية استعمال الأراضي الجزائرية كقاعدة لهبوط الطائرات الأمريكية ، بها ".

كذلك لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ، على تطوير آليات التعاون الثنائي ، مع دول المغرب العربي خاصة ، المغرب – الجزائر ، في مجال مكافحة الإرهاب ، كما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من دول المغرب العربي ، أطراف فاعلة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي في الساحل الإفريقي ، في مجال مكافحة الإرهاب منذ سنة 2003[1].

---

[1]– YAIHIA ,ZOUBIR .**AMIRICAN IN THE MAGERHEB**, THE CONCEPT OF A NEW REGION, OPUT , P 17.

المطلب الثاني : أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة :

بعد أحداث 2001/09/11 التي ساهمت في ترقية الدور الإستراتيجي ، لمنطقة المغرب العربي والتي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية مجالا ، لمكافحة الإرهاب ، من هذا المنطلق يمكن تحديد أهداف السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي كتالي :

1- الأهداف الاقتصادية :

إن منطقة المغرب العربي سوق مكون من 100 مليون مستهلك أو أكثر . كما أنها تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة والموارد الأولية ويندرج هذا الاهتمام الأمريكي ضمن إستراتيجية الأمن الطاقوي ، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

كذلك يعتبر تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي ، في مجال التجارة والاستثمار ، عن طريق تشجيع الدول المغاربية على رفع الحواجز الجمركية ، لضمان أكثر سهولة في المبادلات التجارية ، بالإضافة الى تشجيع الإصلاحات الهيكلية ، في البنى التحتية لدول المغاربية .

- **بالنسبة للجزائر :**

إبرام اتفاق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 كان من أهم ماجاء فيه :

- ✓ مضاعفة حجم التبادل التجاري وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على أكبر حصة من الامتيازات .
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك الأول من سنة 2003 بحصة من السوق تتراوح مابين 19.9/ 27.2 بالمائة .
- ✓ الولايات المتحدة هي المستثمر الرئيسي في مجال المحروقات .
- ✓ سيطرت الشركات الأمريكية نذكر منها شركة ARCO في مجال الاسترجاع ، و ANADARCO في مجال التنقيب والإنتاج ، و AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي [1].

- **بالنسبة للمغرب :**

يعتبر المغرب الشريك 74 في قائمة شركاء الغرب ، في مجال المبادلات التجارية ، حيث قدرة المبادلات بين الطرفين 1093 مليون دولار في سنة 2007. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة ، التعاون الاقتصادي في مجال الصيد البحري ، وتربية المائيات باعتبار المغرب يشرف على واجهتين بحريتين مهمتين البحر الأبيض المتوسط ، والمحيط الأطلسي ، كذلك تعمل على زياد تواجدها في المنطقة عن طريق دعم الاستثمارات وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في المغرب.

- **بالنسبة لتونس :**

تعتبر تونس اقل الدول المغاربية تعاملا مع الغرب اقتصاديا ، وذلك يرجع بشكل كبير لحجمها الصغير وعلى الرغم من هذا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ، تسهيل العمليات التجارية بينهما ، وزيادة حجم التبادلات [2]

_ الأهداف الأمنية :

تعتر الولايات المتحدة الأمريكية ، منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم ، لمحاصرة تنظيم القاعدة ، والجماعات المسلحة ، سواءا في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها أو في منطقة الساحل والعمق الإفريقي ومن بين اهم هذه الأهداف مايلي :

- ✓ محاولة ربط علاقات عسكرية ، وأمنية وثيقة مع دول المنطقة ، وترقية الدور الإستراتيجي للغرب في مجال مكافحة الأرهاب الدولي .
- ✓ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تحالفات تكتيكية في جميع المجالات في المنطقة .
- ✓ تطوير آليات التعاون الثنائي بين الطرفين ، في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات بين أجهزة المخابرات لهذه البلدان .
- ✓ محاولة الولايات المتحدة الأمريكية اقامة قواعد عسكرية " آفريكوم" ، في الصحراء الجزائرية ، بغية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي [3] .

---

[1] - yahai , ZOUBIR , Ibid. , P 05.

[2] - TAHAR , HAROUN , **LES INVESTISSEMENTS AMIRICAN OU MAGHREB** , OP CIT , P 88.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم ، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة ، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية** ،(العربية للعلوم السياسية) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، 2009 ، ص 90 .

المطلب الثالث : آليات السياسة الأمريكية في المنطقة :

عمدت السياسة الأمريكية ، منذ منتصف التسعينات على تجسيد اهتمامها ، بمنطقة المغرب العربي من خلال إطلاق عدة مبادرات اقتصادية مع دول المنطقة مثل:

1- مبادرة ايزنستات:

تعتبر هذه المبادرة الهامة ، التي برزت في سياق إعادة الانتشار للإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي ، تحديدا حيث جسدت على المستوى الاقتصادي ، وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية " ستيوارت إيزينستات " في 1998/06/16 بتونس ، الإطار الاقتصادي لرهانات الأمريكية في المنطقة المغاربية ، بكل أبعادها الإستراتيجية ، والأمنية ، والسياسية المتكاملة محاولة تحويل دول المغرب العربي إلى فلكها ، كذلك تأتي المبادرة استجابة لمتطلبات بسط النفوذ الأمريكي ، في المجال المتوسطي موسع ، يمتد إطاره الجيو استراتيجي من المغرب العربي إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا ، والشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج .

ولقد أكد " ستيوارت ايزينستات " خلال ندوة الاستثمار الأمريكية ، المغاربية يومي 16/15 نوفمبر 2000 . بواشنطن على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي ، كما أن هذه المبادرة جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر الشراكة الأورومغاربية مما دفع الجانب الأمريكي لطرح مبادرة ايزينستات كأكثر فاعلية على حد تأثير تعبير الأمريكيين [1]

_ خصائص مبادرة ايزينستات :

تتميز هذه المبادرة بخصائص يمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ تحديد الإطار لمغاربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث دول : الجزائر _ المغرب _ تونس ، واستثنت كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية واقتصادية .
- ✓ الاعتماد على الحوار السياسي الدائم ، والمتواصل على أعلى مستوى بين المسؤولين الأمريكيين ، من جهة ونظرائهم المغاربة من جهة أخرى ، كخطوة إيجابية نحو الشراكة الاقتصادية .
- ✓ ترتكز المبادرة على القطاع الخاص أساس كمحرك رئيسي ، للتنمية والتطور الاقتصادي حيث تقوم أمريكا بدعم المستثمرين ، لدخول السوق المغاربي دون أن تتدخل في تحديد اختياراتهم الاقتصادية.
- ✓ الرهان على سوق مغاربية مشتركة ، قادرة على استقطاب الاستثمارات ، ورؤوس الأموال الأمريكية .

ولكن هذه المبادرة تراجعت بعد مغادرة " ستيوارت ايزنستات " الإدارة الأمريكية بعد وصول "جورج بوش " ليطلق عليها اسم : الشراكة الاقتصادية مع شمال إفريقيا.

2_ مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط (المغرب العربي):

تم إطلاق هذه المبادرة على أنقاض مبادرة ايزنستات في ديسمبر 2002 ، استجابة للانتشار الأمريكي والحوار الاستراتيجي الجديد مع بلدان المغرب العربي خاصة بعد أحداث 2001/09/11 ، وقد خصصت الإدارة الأمريكية برنامج مساعدات يقدر بـ 293 مليون دولار، موزعة على 4 سنوات . حيث استفادة دول المغرب العربي بـ 18.5 مليون دولار ، سنة 2004 وهذا لتمويل مشاريع متعددة ، ثم جاء مشروع المبادرة الأمريكية لشمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية في سنة 2010 . ولقد تم عقد اجتماع طرح المشروع في 2007/10/07 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية واشنطن ، بحضور الجزائر والمغرب ، وهذا من أجل خلق فرص جديدة للاستثمار من خلال إعلان ميزانية أمريكية في بلدان المغرب العربي .

ويلاحظ أن واشنطن كانت أطلقت في سبتمبر وأكتوبر 2012 حلقة أولى من "الحوارات الإستراتيجية" مع المغرب الأقصى والجزائر. وكان من المنتظر أن يتم تنظيم الحلقة الثانية من هذه الحوارات في الرباط والعاصمة الجزائرية في نوفمبر الماضي.

من الواضح أن "الحوارات الإستراتيجية" الأمريكية سوف تضع الأسس لمسار مستقل له منظور مختلف عن المسار لمغاربي–الأوروبي.

فبحكم العلاقات المصلحية والتاريخية الوثيقة والقرب الجغرافي وما يترتب عنه من مشاكل وهواجس وتداعيات مستمرة، فقد حافظ الشركاء التقليديون للمغرب العربي في أوروبا على علاقات مكثفة ولصيقة مع البلدان المغاربية ، سواء بشكل جماعي (في إطار الاتحاد الأوروبي) أو بشكل ثنائي كما هو الأمر بالنسبة للبلدان القريبة من المنطقة (مثل فرنسا) ، بل وأضافوا إليها تدريجيا مسارات أخرى مثل مسارات "الجوار" و"الشراكة المتميزة" ، في الوقت الذي واصلوا فيه التعويل على

[1]- توفيق لمديني ، **الصراع والتنافس بين الشراكتين الأمريكية والأوروبية مع بلدان المغرب العربي** ، (مجلة العربية لدراسات الدولية)، عدد 3 فبراير ،2003 ، ص 86.

قنوات "الحوار المتوسطي" للحلف الأطلسي في العديد من المسائل العسكرية والأمنية. كل ذلك جعل العلاقات المغاربية الأوروبية في غنى عن مسارات على شاكلة الحوارات "الإستراتيجية" الأمريكية.

و نظرا لاختلاف المصالح الأوروبية في المغرب العربي عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، لم تكن الاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية في المنطقة في كثير من الأحيان متطابقة.

وقد أشار تقرير لمنظمة "أطلنطيك كاوين سل" الأمريكية (صدر في أواخر العام الماضي) إلى أنه رغم التعاون الوثيق أثناء الأزمات فقد بقي التنسيق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي محدودا على صعيد السياسات تجاه البلدان العربية التي تمر بمراحل انتقالية.

من الواضح أن أولى الاهتمامات في إطار "الحوارات الإستراتيجية" الأمريكية مع بلدان المغرب العربي الثلاث كانت وستبقى في المستقبل المنظور أمنية بالمعنى الواسع للكلمة والذي يشمل بالخصوص مواجهة الإرهاب (بتفرعاته الإقليمية والدولية) وفي درجة ثانية العمل على "إصلاح المنظومات الأمنية" لبلدان المنطقة.

وإن كان التعاون المغاربي الأمريكي في مجال مقاومة الإرهاب يعود إلى فترة طويلة نسبيا، فإنه في حالة الجزائر على وجه الخصوص شهد تطورا نوعيا بعد أحداث 11 سبتمبر التي أحدثت تقاربا بين المصالح الأمنية الجزائرية والأمريكية وان بقيت المقاربات التكتيكية مختلفة.

ويرتبط الاهتمام الأمريكي بالإرهاب بالتطورات الإقليمية الحاصلة بعد فيفري 2011 و خاصة منها انهيار نظام العقيد معمر لقذافي وما انجر عن ذلك من تدفق للأسلحة والمقاتلين من ليبيا نحو شمال مالي بما أدى إلى التدخل الفرنسي العسكري هناك وانسحاب الكثير من العناصر الجهادية المتطرفة من مالي إلى جنوب الصحراء. وقد سبق الحملة العسكرية الفرنسية هجوم مجموعة تابعة لتنظيم "الموقعين بالدم" على منشأه عين أميناس الجزائرية، مما تسبب في مقتل 39 عاملا أجنبيا وإثارة مخاوف المؤسسات البترولية العالمية من أن يؤدي تنامي الأنشطة الإرهابية عبر الصحراء إلى تعريض مصادر التزود بالبترول والغاز إلى الخطر.

وحتى في غياب "حوارات إستراتيجية" مباشرة بين واشنطن وطرابلس يبقى تدهور الوضع الأمني في ليبيا من أهم الاعتبارات المرشحة لتحتل موقعا متميزا على جدول أعمال "الحوارات الإستراتيجية" المغاربية الأمريكية، وذلك على ضوء بقاء أكثر من 20 مليون قطعة سلاح خارج السيطرة ومواصلة فرض المليشيات في ليبيا لإرادتها على المؤسسات الحكومية والمنشآت النفطية وحتى على المعابر الحدودية.

كما أن الوضع في منطقة الساحل والصحراء المتاخمة للمغرب العربي يمثل مسالة ذات أهمية في الحوارات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. وقد لفت انتباه ، **"ويليام زرتمن"**، الخبير الاستراتيجي الأمريكي المختص في الشؤون الإفريقية ،قبل إطلاق "الحوارات الإستراتيجية" إلى انه "بدون تعاون وتنسيق أمنيين بين البلدان المغاربية وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فان الوضع في منطقة الساحل سوف يبقى نقطة الضعف الأساسية بالنسبة للأمن الإقليمي في المغرب العربي."

وأمام تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة لوحظ مؤخرا تواتر الدعوات لمنظمة الحلف الأطلسي كي تسرع بإعداد "إستراتجية جنوبية" لمواجهة كل الاحتمالات في شمال إفريقيا.

ويشار إلى أن الوضع الأمني في المغرب العربي وخاصة ما يتعلق منه بالإرهاب قد أصبح يكتسي أهمية سياسية بالغة على الساحة الداخلية الأمريكية ذاتها ، بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل سفير الولايات المتحدة في ليبيا **"كريس ستيفن"** أثناء الهجوم. وأدت المراجعات التي حصلت بعد ذلك في أمريكا إلى تطوير الولايات المتحدة لجاهزية قواتها في جنوب ايطاليا واسبانيا.

ويرى المحللون أن مقاومة الإرهاب في المنطقة المغاربية سوف يزيد في تعويل بلدان المنطقة مع الولايات المتحدة وفرنسا خاصة على صعيد جمع المعلومات والتسلح والتدريب.

وإذ كان الدور الأجنبي في مقاومة الإرهاب سوف يواصل بالتأكيد إثارة بعض ردود الفعل السياسية السلبية في المنطقة المغاربية، فان الوعي المتزايد بخطورة التهديدات الأمنية المتفاقمة سوف يخفف من حدة ردود الفعل تلك، اعتبارا لان التحديات الإرهابية الجديدة تتجاوز القدرات الذاتية لبلدان المنطقة ، سواء ثنائيا أو إقليميا. وإذ تقوم تونس على وجه التحديد بمراجعة عقيدتها الأمنية من اجل ملائمتها ومتطلبات التطور الديمقراطي ، فهي تحتاج إلى توافق سياسي داخلي يمنح المنظومة الأمنية والعسكرية فيها التكليف الواضح الذي تحتاجه حتى تتعامل بأريحية ونجاعة مع الإطراف الإقليمية والدولية القادرة على مساعدتها على درء المخاطر الإرهابية المحدقة، وذلك بالشكل الذي تحدده هي وليست الأطراف الحزبية والسياسية ولا يبدو البعد الأمني بشكل عام منفصلا عن البعد الأساسي الثاني في "الحوارات الإستراتيجية" الأمريكية المغاربية ، والمتمثل في البعد الاقتصادي.

فاستتباب الأمن في المنطقة ضروري من أجل فتح مجالات الشراكة والتجارة والسياحة على نطاق أوسع.

كما أن تونس والمغرب والجزائر تعيان على وجه الخصوص أهمية السعي إلى تنويع شراكاتها الدولية من خلال تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للجزائر فان المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة تتجاوز مصالح أية دولة مغاربية أخرى مع أمريكا. إذ تبلغ قيمة المبادلات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة حوالي 18 مليار دولار سنويا (مما يجعل هذه الأخيرة أكبر شريك تجاري للجزائر). كما أن المشاريع المرتبطة بالطاقة تبقى المشاريع الاقتصادية

الأهم. ويشار في هذا النطاق إلى العقد الذي أبرمته مؤخرا الجزائر مع شركة "جينيرال الكتريك" بما قيمته 2.7 مليار دولار، ويوفر هذا العقد حوالي 4000 موطن شغل في الولايات المتحدة [1].

[1]- عبد الرحمان الخطيب ، **دراسة في الشراكتين الأوروبية والأمريكية اتجاه المنطقة المغاربية** ،(العربية لدراسات الدولية) ، العدد 134 ، 2012 ، ص 36/34.

خلاصة :

نستخلص من خلال ما تم ذكره ، إن المنطقة المغاربية لم تكن سوى مسرحا للمناورات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات المتنوعة والتي كانت دائما ، تهدف لخدمة مصلحة الطرف الأقوى ، على حساب دول المغرب العربي ، التي كانت ولا زالت محورا لتنافس وصراع القوى العالمية .كذلك إن كل المبادرات سواء الأوروبية أو الأمريكية لم تحقق الآمال التي جاءت بها بنود المبادرات ، مثل :

- ✓ خلق منطقة تبادل تجاري .
- ✓ مكافحة الإرهاب .
- ✓ حماية حقوق الإنسان .
- ✓ حق الشعوب في تقرير المصير .

لهذا فان كل المشاريع والحوارات سواء من أوروبا أو الغرب لم تأتي بالخير علي المنطقة المغاربية فلقد زادت حدة التنافر ، بين بلدانه خاصة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربيــة التي مازالت محور اختلاف .

الفصل الثالث :التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقـــــــة المغـــــــرب العـــــــــربي

تمهيد:

تتوفر منطقة المغرب العربي على مجموعة من المقومات، والتي تجعلها تحتل مركزا عالميا متميزا، وهو الموقع الجيو إستراتيجي بين المحيط الهادي والبحر الأبيض المتوسط ، ومضيق جبل طارق ، هذا بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية والمعدنية والطاقية والسكانية، مما جعلها في مركز الصراعات الدولية والإقليمية، والتي رسمت مجموعة من المخططات الإستراتيجية للدول الغربية.

هكذا أولت استراتيجيات القوى العظمى المنطقة المغاربية أهمية كبيرة لمكانته الهامة ولوضعه الجيو إستراتيجي المتميز وتأثيره على التجارة والمواصلات العالمية.ولقد شكل ما تزخر به منطقة المغرب العربي من موارد طبيعية، ومواد أولية وما توافر لها من أهمية جيواستراتيجية، تعاظما وتزايدا لها من منظور ورؤى القوى العظمى الطامعة فيها وصاحبة المصلحة والنفوذ، وجاء ذلك مواكباً لما لحق بالنظام الدولي من تبادلات وتغيرات وتطورات، وأصبحت منطقة شمال إفريقيا بذلك موقعا أوليا هاما في الاستراتيجيات الكونية للقوى العظمى

ففي إطار موقع المغرب العربي بالنسبة لأوروبا فيمكن رصد ارتباطها بالاتحاد الأوروبي عبر مسيرة لازالت متواصلة، فالمغرب العربي وأوروبا أكثر من عنوان وأكثر من تاريخ وجغرافيا، إنه مشروع يتكئ على قدرية الجغرافيا ويتعلم من تجارب التاريخ التحول لصيغة الاتحاد وإتباع مشاريع إستراتيجية خاصة في البحر المتوسط، ونهج سياسات لا تتسق تماما مع السياسة الأمريكية.

المبحث الأول : مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة :

المطلب الأول : مظاهر التنافس الأوروبي / الأمريكي على منطقة :

لقد كان للمتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد. وبروز أمريكا كقوة عظمى أخذت المصالح الاقتصادية تفرض نفسها بقوة مما أضفى نوعا من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية ، وذلك ما ينطبق بالتحديد على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية والفرنسية تحديدا في منطقة المغرب العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية، مثلما بدأت فرنسا تدرك أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية وعلى أخذ مواقف واشنطن في الاعتبار عند وضع سياستها الخارجية [1].

- لقد تفاوتت الاستراتيجيات التي اتبعتها كل قوة عالمية أو إقليمية في التعاطي مع دول المنطقة، فبينما تميل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها دول الاتحاد الأوربي إلى التعاون مع الدول العربية على نحو متمايز ككيانات منفصلة، وليست ككتلة واحدة متماسكة، وبالتالي فقد كانت المصالح ولا زالت هي المحرك الرئيسي لردود أفعال القوى الإقليمية حيال أي تطورات تجتاح المنطقة، وكلما تلاقت مصالح تلك القوى، كلما تعاظمت فرص التنسيق والتعاون فيما بينها، وكلما تناقضت هذه المصالح، فإن التنافس سيكون هو سيد الموقف، وتختلف مستويات هذا التنافس حسب نجاح ، أو إخفاق تلك القوى المتنافسة في تقنين تلك المنافسة [2].

لقد جاء التحرك الفرنسي بعد إدراك فرنسا أن الاستراتيجية الحالية التي وضعتها واشنطن تهدف إلى احتلال مراكز نفوذ أو تأثير على طول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من المغرب إلى الجزائر وتونس، ولكي تحقق ذلك جندت الإدارة الأمريكية كل ما لديها من وسائل لاستدراج كل دول هذه المنطقة لتذليل مشاكلها وسد حاجياتها المختلفة لقطع روابطها القديمة مع أوروبا وفرنسا خاصة، كما أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى إنهاء كل النزاعات المحلية. وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية ، لتأليف مجموعة جغرافية تميل إلى أمريكا

لكن مع المتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد، أخذت المصالح الاقتصادية تفرض نفسها بقوة مما أضفى نوعا من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية، من هنا جاءت على عهد الرئيس الديمقراطي وليام كلينتون مبادرة إيزنستات المحتشمة في جانبها السياسي، إذ خاطبت فقط الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)، ونظرا لفشل هذه المبادرة أطلقت واشنطن عدة مبادرات شرق أوسطية (كمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في 2002 ومشروع التبادل الحر الشرق أوسطية 2003 ليتم إدماج كل هذه المبادرات فيما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ يؤمن المشروع بأن مفاتيح أسيا تكمن في أفغانستان وتوضع سوريا في هذا المشروع كمستهدف بعد العراق وأن الامتداد الجغرافي لسوريا يكون في مصر والامتداد الجغرافي لمصر يكون في ليبيا والجزائر والامتداد الجغرافي للجزائر يكون في موريتانيا حيث تمثل الأخيرة نقطة انطلاق إلى مناطق وسط وغرب إفريقيا [3]

إن الشراكة الأمريكية–المغاربية المطروحة ليست مشروعا اقتصاديا فقط، وإنما ترتكز على تشاور وتنسيق سياسيين دائمين على نحو شبيه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يتلازم البعد الاقتصادي مع البعد السياسي، غير أن هذه الشراكة مفتوحة فقط أمام دول المنطقة التي تلتزم المعايير الدولية كالمغرب وتونس والجزائر، وقد حملت هذه الشراكة عدة أبعاد من بينها تطويق وحصر الشراكة الأورومغاربية بكل أبعادها، كما تشكل مجالا واسعا للاستثمارات الأمريكية، وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها من خلال الأفكار والتصورات المطروحة يمكن أن تشكل منطقة تعويضية بكل ما تواجهه الإستراتيجية الأمريكية من انعكاسات في المستقبل في مناطق أخرى لذلك فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وإقامة تعاون اقتصادي مع دول هذه المنطقة يمثل سوقا احتياطية خاصة وأنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية ماض استعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة، كما تواجه فرنسا وبعض الدول الأوروبية مواقف عدائية من مجتمعات الدول التي كانت تستعمرها، ولكن الدلالة المهمة والتي لا يمكن تجاهلها هي الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الأفريقية لأسباب استراتيجية واقتصادية [4]

وتتلخص أهداف هذه الشراكة المقترحة في :

- ✓ ربط الولايات المتحدة ودول المغرب العربي الثلاث في الميادين التجارية والاستثمارية.
- ✓ التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصادية واحدة.
- ✓ التشجيع على رفع الحواجز الداخلية بين دول المغرب العربي.
- ✓ إعطاء دور مركزي للقطاع الخاص في مشروع الشراكة المقترح.

---

[1]– عبد الحق الجناتي الإدريسي، **دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبية والأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) ، العدد 3 ماي1999، ص 26.

[2]– السيد أمين شلبي، **"عالم متعدد الأقطاب: ماذا يعني للعالم العربي"**، (مجلة شؤون عربية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد 149، السنة 2012، ص: 145.

[3] – عبد الإله بلقزيز:(**مرجع سبق ذكره**) ، ص 74–75.

[4]– حسن مصدق،**"أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي على المغرب العربي والشرق الأوسط وإفريقيا،"** (مجلة شؤون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) ، العدد 144، السنة 2010، ص25.

هذه الإدارة التي دفعتها المتغيرات الدولية الجديدة إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، وأصبحت المشروطية السياسية هي المعيار الأكثر تحديدا في هذه السياسة ، لكن من نتائج الشراكة بين الولايات المتحدة وبعض بلدان المغرب العربي أن أثارت قلق الكثير من مؤسسات البحث الأوروبية [1]

لقد واجهت السياسة الأوروبية في منطقة المغرب العربي مجموعة من المخاطر القادمة من الجنوب، والمتمثلة في الانفجار السكاني، وظهور ما يسمى بالإرهاب، من هنا كان تشجيع الاتحاد الأوروبي للأنظمة الحاكمة في دول المنطقة في مسعاها نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وهو ما دفع باقتصاديات الدول المغاربية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وإعادة جدولة ديونها الخارجية طبقا لإرشادات صندوق النقد الدولي، ومن هنا نكون أمام ما يسمى بالاقتصاد المعولم،على هذه الخلفية السياسية، والأمنية والاقتصادية، يتم طرح الشراكة الأوروبية المغاربية التي أطلقها مسلسل برشلونة عام 1995، والتي تستجيب لهذه الانشغالات التي تظهر في الركائز الأساسية لهذه الشراكة وهي التجارة الحرة من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر سنة 2010 وثانيا المساعدات المالية لدعم التحديث وإعادة هيكلة الاقتصاد ودعم التعاون الإقليمي، والسلام وثالثا التعاون في قضايا الطاقة البيئة المعلوماتية وتحرير حركة الرأسمال ، والفلسفة السياسية العامة التي تواجه الشراكة الأوروبية تبغي تحقيق رؤية تكاملية محملة بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بين ضفتي المتوسط، لا تقتصر فيها على العلاقة الاقتصادية المحضة، بل احتواء المنطقة برمتها تحت مظلتها، لسحب البساط من التدخل الأمريكي في مصالحها.

لقد وقف الاتحاد الأوروبي مع بداية القرن الحادي والعشرين الأكثر اقترابا للتعادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي يبلغ أربع مرات أكبر من اقتصاد ألمانيا، فإن مجموع اقتصاد الاتحاد الأوروبي أكبر بشكل طفيف من الاقتصاد الأمريكي، وسكان أوروبا الذين يبلغون 500 مليون هم أكبر بشكل كبير من سكان أمريكا الثلاثمائة مليون. ويعتبر مستوى دخل الفرد الأمريكي أعلى من مثيله في الاتحاد الأوربي، ولكن فيما يتعلق بالرأسمال البشري والتكنولوجيا والقيادات، فإن أوروبا منافس نظير للولايات المتحدة.

إلا أن المشاكل التي واجهت الجهود الأوروبية لإحياء مسار برشلونة لازالت عالقة مما أثبت صعوبة وضع المسار على سكة انطلاقة جديدة، كما أن تعثر إرساء منطقة تبادل حر في المنطقة ظل محل انتقاد متواصل من الدول المغاربية، والتي ما فتئت (المغرب، تونس، الجزائر) تعبر عن امتعاضها من غياب آثار إيجابية لتلك الالتزامات، ويعود امتعاض هذه الدول ومن بينها المغرب إلى عدة أسباب منها تقلص الاستثمارات الأوروبية بنسبة (5%) وتبقى مسألة حرية تنقل المواطنين بما فيهم رجال الأعمال المغاربية مطروحة أكثر،

فالتعامل الأوروبي مع دول المغرب العربي يختلف عن التعامل الأمريكي مع دول المنطقة، فالأمريكيون يرون مصلحتهم في التعامل السياسي مع المغرب العربي كوحدة إقليمية على الصعيد السياسي، لا مع بلدان متفرقة كما هو الحال في ظل الاتحاد الأوروبي ،لعدة اعتبارات منها السياسية (قضية الصحراء) والاقتصادية (ضعف المبادلات البينية المغاربية)، فالفارق بين الشراكة الأمريكية والشراكة الأوروبية يكمن في أن الأولى تصر على التعامل مع المغرب العربي كوحدة إقليمية ، أما الثانية تتعامل مع كل دولة على حدا [2].

كذلك مجالات التنافس بين الاتحاد الأوروبي والأمريكي تتلخص في بعض المشاكل التي تشكل تحديا لسياسة الأمنية العالمية مثل : الإرهاب الدولي ، الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة ، أما على الصعيد الاقتصادي فيمكن الحديث عن سياسة تنافسية بينهما من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات داخل المنظومة المغاربية .

كذلك تميزت العلاقات الأمريكية–الأوروبية بالتنافس والتحالف منذ أحداث 2001 /09/11 بين القطبين الأمريكي والأوروبي، حيث كان هناك توافق أمريكي أوروبي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم، إذ انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون القارة الأمريكية وما جاورها، بينما سيطرت أوروبا على إفريقيا ومناطق أخرى، وقد تم احترام هذا التقسيم من كلا الطرفين إلى حد ما، وقد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسة الحرب على الإرهاب العالمي ، وفي إفريقيا على الخصوص.

و يمكن أن نستشف المصالح المشتركة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي في ما يلي

- ✓ الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية عبر المتوسط.
- ✓ منع أي طرف إقليمي من السيطرة على إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق.

[1] – مصعب يوسف محلا، **"مقاربة جيوبولتيكية للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة"**. (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية) ،الرباط : 2003–2004، ص 102.

[2] – إلياس سي زبير ، **"أوروبا المغرب العربي، المسيرة اللاهتة"**. (مجلة JEUNE AFRIQUE بالعربية") ، العدد الأول، ماي 2004، ص 60.

✓ العمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما نجد أن أوروبا، كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة إيهامها بأنها عاجزة عن تأمين أمنها واستقلالها.

من هنا كانت المسائل الأمنية والدفاعية تتخذ من قبل أمريكا، باعتبارها القوة القادرة على حماية المنطقة من أي تدخل خارجي،مما سمح بتواجدها بالمنطقة عبر الأسطول السادس والقيادات البحرية الأمريكية المختلفة.

هذه المظلة الأمنية الأمريكية لأوروبا تنبع من بعد تاريخي قديم، إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنقذت أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما أنقذتها من المد الشيوعي الذي وصل إلى قلب القارة الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، وصواريخه النووية خلال الحرب الباردة .

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين طريق البترول العابر للقارة الأوروبية من منطقة الخليج ومن منطقة المغرب العربي، عبر التواجد البحري العسكري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، كما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في إعمار القارة الأوروبية بعد تحريرها من القوات النازية عبر مخطط مارشال الشهير.

لقد وجدت هذه التضحيات المقدمة من قبل أمريكا، ترجمتها الواقعية، المتمثلة في قبول الزعامة الأمريكية على العالم الغربي بعد الحرب الباردة، وعلى أوروبا أن تدفع الثمن، ذلك لأن الأمريكيين ليس لديهم أصدقاء ولا حلفاء، بل لديهم مصالح لابد من المحافظة عليها، ولو استدعى الأمر إلغاء أو إضعاف الخصوم والمنافسين سواء أكانوا أصدقاء أو أعداء، حتى تتمكن أمريكا من المحافظة ولأطول مدة ممكنة بموقعها كقوة عظمى وحيدة في العالم.

و هكذا زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الطبيعيين الأوروبيين، في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، فكانت مبادرة إيزنستات الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول المغرب العربي ومشروع الشرق الأوسط كعملية اختراق للحصن الأوروبي، الذي سارع إلى سياسة احتواء بلدان المغرب العربي عبر عملية برشلونة المتوسطية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كممر استراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا لمراقبة أوروبا من جهة وللمحافظة على مصالحها انطلاقا من المنطقة بدلا من إيطاليا[1].

أيضا من مظاهر التنافس الأمريكي–الأوروبي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي، انطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية، فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي، ونتيجة لتناثر المصالح الأمريكية عبر العالم، فلا يمكن التحدث عن تحديد المجال الأمريكي، واتساقا مع هذه الإستراتيجية تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كل شيء من أجل ردع الخصوم بين الدول الصناعية التي قد تفكر يوما في تحدي أو مواجهة الهيمنة، والوقوف في وجه الدور الكبير الذي تلعبه أمريكا على الخريطتين الإقليمية والدولية.

و لتكريس الهيمنة تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية، القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم، والتي تتدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بهدف إقناع الخصوم الحاليين (أوروبا) بأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يلعبوا دورا كبيرا نسبيا، لأن الهدف هو أن يظل موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، قائدة للعالم وتستطيع ردع أي أمة أو مجموعة من الأمم قد تفكر يوما في تحدي سمو ورفعة أمريكا، أو أن تشكك في النظام الاقتصادي والسياسي الذي ترفع لواءه.

من هذه المنطلقات، كانت هناك الاختلافات في الرؤى، وتحركات على كل المستويات، إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم أوروبا في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة،عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية، وإيهامها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني، حيث هناك خطر جديد يتمثل في الأصولية المرتبطة بالإرهاب والتي تشكل خطرا على العالم بأسره، ومن ثمة فلابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم في محاربة هذا الخطر الجديد الذي يهدد العالم بأسره، وما على الحلفاء إلا الانقياد إلى الأطروحات الأمريكية.

هذه النظرة تقابلها النظرة الأوروبية التي تحاول أن تجسد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها الإقليمي والعالمي، وذلك عبر قوات الردع الأوروبية، للتخلص من التبعية الأمريكية في مجال الأمن، من أجل الوصول إلى نقطة التوازن في علاقاتها مع أمريكا.

من مظاهر التنافس أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا، يحاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية وتاريخية أنه أولى بها، فيتحول التنافس إلى حرب مواقع اقتصادية وأسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ.

ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرة إيزنستات القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة (المغرب،تونس، الجزائر)، هذا بالإضافة إلى طرح مشروع الشرق الأوسطي، في هذه المنطقة من المتوسط والذي يضم إليه أيضا دول شمال إفريقيا.

بينما نجد في المقابل التحرك الأوروبي لإقامة شراكة أورو–متوسطية وأورومغاربية عبر مشروع برشلونة 1995.

المشروعان هما عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة، وتبعا لذلك يمكن مقارنة المشروعان وتأثيرهما على دول المنطقة في إطار عملية التنافس الاقتصادي المصلحي بين الطرفين الأمريكي والأوروبي، بحيث تشكل المنطقة سوقا للسلع الأوروبية والأمريكية،

[1]– مصعب يوسف محلا، (**مرجع سبق ذكره**)، ص 104.

ومصدرا للطاقة والمواد الأولية، وموردا للاستثمار.

إذن فإن الشراكة الأورو–مغاربية تعتبر أداة أوروبية تضمن المصالح الأوروبية كقوة اقتصادية وسياسية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتضمن استقلالية أوروبية في مواجهة أمريكا، ومزيدا من التحرر من القبضة الأمريكية. إن الشراكة الأورو–مغاربية تعترف بوجود نظام إقليمي ، وتشجع على تعزيز التلاحم الاقتصادي فيما بينهم، يقوم على قاعدة الشراكة والاستفادة المتبادلة قدر الإمكان، يعمل على تقريب المصالح بين الجانبين الجنوبي والشرقي للمتوسط، وأخيرا ترك الأمور العالقة للمفاوضات السلمية وحماية أمن أوروبا والدول المشاطئة على المتوسط والأمن الإقليمي للمنطقة.

بينما نجد الطرف الأمريكي قد بادر بمشروع الشرق أوسطي كعملية مضادة للتحرك الأورو–مغاربي من قبل الاتحاد الأوروبي .

فمشروع الشرق الأوسط يعتبر مبادرة أمريكية لا تنظر إلى المضمون الحضاري أو الثقافي أو التاريخي، أو اللغوي لدول المنطقة،

هذا المشروع يخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في المنطقة بحيث تضمن أمريكا أمنها وتفوقها كأداة حارسة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وحماية التدفقات النفطية من الخليج العربي، وتشجيع ونشر سياسة اقتصاد السوق.

كما أن هذا المشروع يعمل على حشر إسرائيل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة ومنحها مجالا جغرافيا وسكانيا واسعا، مما يهدد مصالح الدول الأوروبية والعربية على حد السواء، إذ يتم تحويل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى تفوق تكنولوجي واقتصادي، يؤدي في الأمد البعيد إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل قبل تحقيق التسوية السلمية أو أي تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية.

إن الاهتمام الأوروبي بمشروع الشرق الأوسط يتمثل في اعتبار المنطقة امتدادا لحدوده الجنوبية والشرقية ومنطقة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي تعمل أمريكا على إبعاد أوروبا عن التدخل في شؤون هذه المنطقة، وخاصة في عملية السلام عن طريق تقزيم دورها الإقليمي في المنطقة.

أما من جهة أخرى فيمكن أن نلمس مظهرا آخرا للتنافس بين الطرفين الأمريكي والأوروبي فيما يخص المسائل العسكرية، إذ نجد أن الطرف الأمريكي يعمل كل ما في وسعه من منع تكوين نظام أمني أوروبي، يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي، ومن ثمة فقد عارضت أمريكا مسألتين أساسيتين الأولى إمكانية الاستغناء عن القيادة الجنوبية لقوات الحلف الأطلسي لشخصية أوروبية والثانية إنشاء قوات الردع الأوروبية.

فبالنسبة للمسألة الأولى والخاصة بالاستغناء عن القيادة الجنوبية لقوات الحلف الأطلسي لشخصية أوروبية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض وبصفة قطعية هذا الطلب التي تسنده فرنسا ولم تبد أي لين أو أدنى استجابة لذلك، فكان الرد صريحا على لسان وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي قائلا:

" إن القيادة الجنوبية لحلف الأطلسي ليست من المسائل التي تقبل التفاوض حولها، إن الأسطول المتواجد في القاعدة الجنوبية للحلف هو أسطول أمريكي ولا يمكن أن يتولى قيادته سوى شخص أمريكي. "

و من هنا يصبح الحلف الأطلسي وقياداته أداة عسكرية يمكن أن تستخدمها أمريكا متى تشاء وكيفما تشاء، وهذا ما حدث ويحدث الآن وذلك بغية استتباب الأمن والسلام العالميين، بحيث نجد أن أمريكا هي الضامن الوحيد للاستقرار في العالم.

أما بالنسبة لقوات الردع الأوروبية فنجدها فكرة أوروبية ردا على التحدي الأمريكي الخاص بالمسألة الأولى، إذ في نظر القادة الأوروبيين أنه لا يمكن المحافظة على الحضارة الأوروبية الناشئة بدون وسائل دفاع خاصة بها، ومن ثمة فإن قوات الردع الأوروبية تعتبر الضامن الوحيد لضمان أمن واستقرار أوروبا من الهيمنة الأمريكية. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت هذه المسألة المتعلقة بالقوة الأوروبية بمثابة تهديد لوجود الحلف الأطلسي، فعلمت على الأقل لتفجيرها من الداخل وربطها بالحلف الأطلسي

فالمخاوف الأمريكية تتمثل في أن تؤدي قوات الردع الأوروبية إلى فقدان أمريكا السيطرة على مستقبل الدفاع الأوروبي والتي طالما احتفظت به ووجهته طبقا لمصالحها الاستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية.

وللتخفيف من حدة التوتر الأمريكي حول هذه المسألة، فقد نفت أوروبا أن الهدف من وراء ذلك هو منافسة الحلف الأطلسي، مؤكدة أن عمل هذه القوات يتم بالتعاون مع الحلف الأطلسي عن طريق استخدام العتاد والأسلحة الخاصة بالحلف، إلا أنه يعد تفاوضا شاقا قبلت أمريكا الفكرة واشترطت أن يعهد بمهمات التخطيط العسكري إلى لجنة متخصصة للقيادة المركزية للحلف يمكن من خلالها استخدام القوات الأوروبية للعتاد الاستراتيجي للحلف.

كما يمكن أن نلاحظ الخلاف القائم بين المصالح الأمريكية والأوروبية خاصة في المسائل التجارية، إذ اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات فردية في علاقتها بشركائها التجاريين بشكل يخل بالأحكام الدولية ويؤدي إلى تزايد الحماية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بامتداد بعض التشريعات الأمريكية إلى خارج أراضيها، مما يضر بالمصالح الأوروبية ومصالح الدول الأخرى عبر تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال التجاري مثل الإحجام عن التعامل في المجال التجاري بالنسبة للدول التي تصنفها أمريكا في خانة دول محور الشر[1].

[1]– عبد الحق الجناتي الإدريسي ، (**مرجع سبق ذكره**) ، ص 33.

– تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية:

هناك توافق في المقاصد، واختلاف في الطرق المتبعة من قبل الطرفين الأمريكي والأوروبي، حول تقاسم مناطق النفوذ في منطقة المغرب العربي ويمكن إجمال الموضوعات الرئيسية التي يتم عليها التحالف الأوروبي الأمريكي في الآتي:

_الانتماء إلى المنظومة الرأسمالية ومحاولة إرسائها في جميع مناطق العالم ومنها المنطقة المغاربية.

_محاربة الإرهاب بشتى الطرق والوسائل باعتباره الخطر الجديد الذي يهدد أمن واستقرار العالم.

_ إرساء الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي.

أما مظاهر التنافس بين الطرفين فتكمن في ما يلي:

– المصالح الاقتصادية وخاصة النفطية منها.

– محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة.

– إرساء الثقافة واللغة (الفرنسية/ الإنجليزية)، وأنماط الاستهلاك الغربي.

–كسب الولاء السياسي من الأنظمة الغربية القائمة.

مما سبق يمكن الوقوف على الآثار المترتبة على منطقة المغرب العربي والمتمثلة في الآتي:

أ –من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة والندية، ولكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت بين 15 دولة أوروبية ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف لها استراتيجية مهيمنة في جميع المسائل التي كان التباحث من أجلها، بل أنها وثيقة أوروبية أصلا مقدمة للبلدان المغاربية فرادى كطرف آخر، تحت شعار مباحثات الشراكة الأورو–متوسطية، ومن هنا لم تستطع أن تمتلك أية دولة من دول المغرب العربي أية قوة تفاوضية قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة ثانية عدم استفادة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أية معاملة تفاضلية كالتي تستفيد منها الدول الأوروبية، أما بالنسبة لمبادرة إيزنستات فهي مبادرة أمريكية الهدف منها الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وتأمين طريق النفط، ومراقبة أوروبا وتكريس الهيمنة على مختلف بقاع العالم.

ب –إن المشروعان سواء الأوروبي أو الأمريكي يعتمدان على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخوصصة كمداخل للتنمية في المنطقة، وهي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية، لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع، مثل العمالة الكاملة، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، كما تفرض وجود المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغاربية، نتيجة طبيعة وظروف المجتمعات المغاربية والتي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحول الاقتصادي مدعمة من قبل الدولة، وذلك للوصول إلى عملية التنمية والتكامل بين بلدان المغرب العربي.

ج –يشترك المشروعان من حيث الهدف في محاربة انتشار ما يسمى بالأصولية الإسلامية، تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي، إلا أنهما ينطلقان من مقولة خاطئة مفادها بأن الدين الإسلامي يشكل خطرا إرهابيا على كل من أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من هذه التهم والأوصاف، لأنه دين يقوم على التسامح والعدل والأخوة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنتجت ما يسمى بالتطرف الإسلامي، أن أكثر الجماعات الإسلامية تطرفا في العالم قد نشأت وترعرعت في أحضان المخابرات الأمريكية وأحسن مثال على ذلك أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، نظام طالبان الذين استخدمتهما الولايات المتحدة الأمريكية لوقف الزحف السوفييتي باتجاه أفغانستان وبقية دول آسيا، ثم حاربتهما.

و هذا كله من أجل إبقاء العالم تحت الهيمنة الأمريكية والاستفادة من الخيرات الطبيعية وتأمين المصالح الأمريكية والغربية. وهذا ما لم تتفطن إليه الدول العربية وذهبت تسبح في فلك الإمبريالية الجديدة وتحاول كسب ود أي من الطرفين على حساب الوحدة القومية.

مما سبق يلاحظ توافقا في مقاصد القطبين، رغم اختلاف الطرق المستخدمة والتي تتأرجح بين القوة والردع من جانب، والإغراء من جانب آخر، إلا أنها تصب في الشكل الجديد للإمبريالية والديمقراطية الشمولية والدكتاتورية. وهي أشكال جديدة من الاستعمار، تمارس على الدول النامية ومنها الدول المغاربية، وذلك في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين.

من هذا المنطلق يجب على الدول المغاربية أن تلم شملها وتحدد مصالحها الحيوية المشتركة، وتحاول بأفضل السبل الدفاع عنها، للاستفادة من الطرفين الأوروبي و الأمريكي.[1]

المطلب الثاني : مظاهر التعاون الأوروبي الأمريكي اتجاه المنطقة المغاربية

يقسّم التعاون الأمريكي مع دول منطقة المغرب العربي إلى ثلاثة مستويات هامة، يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: التعاون الطاقوي:

[1]– خيري عبد الرحمان جاسم ، **قيادة عسكرية جديدة فرصة أمريكية ومحنة إفريقية** ، (مرجع يبق ذكره) ، ص 54.

إنّ التعاون الطاقويّ مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزّز بمجيء الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة 2003، وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر برقوق أنّ الأمن الطاقوي الأمريكيّ يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكيّ الشامل.

وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائريّ وليبيّ كليّ في مجال الطاقة لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدوليّ على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبيّ، غير أنّ الجزائر شهدت سنة 2005 تراجعا عن المشروع الذي تقدّم به وزير الطاقة والمناجم الجزائري الذي أنهيت مهامه في التعديل الوزاريّ الأخير، وكان ينوي من خلاله خصخصة شركة سونا طراك البترولية الجزائرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الدوليّ الحرّ، كما يمنع النظام السياسيّ الليبيّ الذي يمزج بين السياستين الاقتصادية الاشتراكية على الصعيد الشعبيّ والرأسمالية العالمية على الصعيد العالميّ، من زيادة النفوذ الاقتصاديّ الأمريكيّ في المجال الطاقويّ، أكثر مما هو متاح الآن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية للاستثمار.

ثانيا: التعاون في إطار الحرب العالمية على الإرهاب:

يعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكيّ لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك أنّ تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسية الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية. وهنا يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أنّ التعاون الجزائريّ في مكافحة الإرهاب –على سبيل المثال ، يعمل على تحسين صورة الجزائر من المنظور الأمريكي والأوروبي. ويعتبر التعاون الأمنيّ والعسكريّ أحد أهمّ نقاط التوافق بين الدول المغاربية وحلف الناتو NATO، لكن دون نقطة خلافية وحيدة، تتعلق بأهداف الحلف من دعوة إسرائيل للمشاركة في المناورات العسكرية في البحر المتوسط، رغم إدراك واشنطن والاتحاد الأوروبي لهواجس الدول المغاربية حيال هذه المشاركة. إضافة إلى مسألة تراجع الجزائر عن المشاركة في أسطول حلف الناتو "أكتيف أنديفر" على اثر اعتراض البحرية الإسرائيلية سفينة جزائرية متوجهة إلى سوريا، حيث هدّدت الجزائر بتخفيض سقف تعاونها وتبادل المعلومات مع الحلف، وذلك لاعتقادها بأنها نالت الضوء الأخضر من الحلف لمراقبة الملاحة البحرية، غرب المتوسط.

ويمكن ملاحظة نجاح التعاون العسكريّ الأمريكيّ المغاربيّ بدرجة أكبر من التعاون مع الاتحاد الأوروبيّ، ويعود ذلك لاختلاف المنظورين الأمريكيّ والأوروبيّ للتعاون العسكريّ والأمنيّ مع الدول المغاربية، حيث يحتفظ الأوروبيون بدور الإشراف، ويمنح الأمريكيون الفرصة للتشارك والتنسيق والتعاون الأمنيّ بشكل أفضل مع الدول المغاربية، ويعود ذلك لدرجة التفاهمات المتوصل إليها بين الجانبين. ومع ذلك، تظل هذه التفاهمات بعيدة عن سماح الدول المغاربية باستضافة قواعد عسكرية على أراضيها، ولو كانت قيادة القوات العسكرية أفر يكوم AFRICOM، وكانت الجزائر آخر دولة مغاربية أعلن فيها قائد قوات أفريكوم الجنرال وليام وارد أنّ بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر، أو في أيّ من دول الساحل، وليس لها أية نوايا و مخططات لتحويل مقر "أفريكوم" إلى إفريقيا".

كما ظهرت في الآونة الأخيرة مسألة خلافية أخرى مع واشنطن، تتعلق إدراج الرعايا الليبيين والجزائريين من الدول التي تحمل مخاطر على المطارات الأمريكية، وتخضع لإجراءات مشددة من الرقابة في المطارات الأمريكية والأوروبية، فدفعت هذه السياسية الأمنية بالإدارة الجزائرية والليبية إلى الاحتجاج رسميّا لدى واشنطن والاتحاد الأوروبيّ في بروكسل بسبب هذه الإجراءات، والتوعّد بالمعاملة بالمثل، سعيا من الجزائر وطرابلس للدفاع عن صورتهما كبلدين يمتلكان مطارات من أمن المطارات العالمية حسبما تؤكّده الإحصاءات الغربية لأمن المطارات الدولية نفسها.

ويتمثّل في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاريّ بناء على ما تمّ توقيعه من اتفاقات اقتصادية وتجارية بين الجانبين، الذي وصل إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أميركا والمملكة المغربية، والشراكة التجارية مع تونس والجزائر، والتعاون الطاقويّ والتجاريّ مع ليبيا. غير أنّ الميزان التجاريّ ظلّ يميل وباستمرار لصالح الأمريكيين، نتيجة اللاتوازن الذي كرّسه الفارق الكبير بين أسعار المواد الأولية القادمة من دول المنطقة، مقابل الأسعار الباهظة للمواد الأمريكية المصنعة[1].

- **أما بالنسبة لتعاون الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية فيتمثل في :**

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

اما بالنسبة لأوروبا فإن مجالات التعاون بينها وبين دول المغرب العربي تتمثل فيمايلي :

_المجال السياسي والأمني:

هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

1- توفيق المديني ، **التعاون والتنافس الأوروبي الأمريكي مع بلدان المغرب العربي** ، (مرجع سبق ذكره)، ص 34.

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- ✓ العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- ✓ تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.
- ✓ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.
- ✓ احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.
- ✓ احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.
- ✓ الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.
- ✓ التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة – بما فيها كسب الأراضي بالقوة– وحل خلافاتهم بأساليب سلمية[1].
- ✓ توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- ✓ المكافحة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.
- ✓ العمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.
- ✓ تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي مغاربي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومغاربية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

_ الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية :

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

- ✓ التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- ✓ الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- ✓ التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- ✓ الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- ✓ الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومغاربية.
- ✓ تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.

[1]– محمد الأمين لعجال أعجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** ، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية) ، جامعة الجزائر : 2006 ، ص 278.

- ✓ الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.
- ✓ الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.
- ✓ الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.
- ✓ التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد[1].
- ✓ إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب.

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

-الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المنطقة في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

- ✓ تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- ✓ تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- ✓ تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[2].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة.

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدا، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسبة إلى المنتوجات الصناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المغاربية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:

- ✓ تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.
- ✓ إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.

---

[1] – وفاء بسيم، **التعاون الأورومتوسطي**، (دار النشر العربية لتوزيع)، بيروت :2008، ص 248.

[2] – مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط**، (مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

- ✓ العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.
- ✓ تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا[1].

[1] – محمد الأمين لعجال أعجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** ، (مرجع سبق ذكره) ، ص 282.

ثانيا– التعاون والتداول الاقتصادي :

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

✓ الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

✓ التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في بناء منطقة التبادل الحر.

✓ تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

✓ الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[1].

✓ شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

✓ الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومغاربية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

✓ التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.

✓ التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

✓ التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال.

✓ احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

✓ تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

✓ العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات[2].

ثالثا–التعاون المالي:

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

[1] – محمد محمود الإمام، **"اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"**، (*دار النشر والتوزيع) ، القاهرة :2000*، ص 40.

[2] – محمد الأمين لعجال أعجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** ، (مرجع سبق ذكره)، ص 288.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو[1].

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومغاربي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

-آفاق وتطلعات التعاون الأورومغاربي :

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المغاربية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في دول المغرب العربي النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى الدول المغاربية الخمسة.

كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومغاربي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المغاربية الشريكة، ومن أهم هذه التحديات نذكر:

- ✓ إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المغاربية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.
- ✓ لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها[2]. ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المغاربية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.
- ✓ إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة المغاربية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي تتمتع فيها البلدان المغاربية بالأفضلية النسبية. وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافسة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافسة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصصة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام دول المغرب العربي النامية.
- ✓ لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.

---

[1] - موقع البحث Google، في 19 ديسمبر 2005، *برنامج ميدا*:

http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

[2] - عرفان تقي الحسيني، **"الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"**، (*مجلة بحوث اقتصادية عربية*)، العدد 11، 1998، ص45.

✓ إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المغاربية بصورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المغاربية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.

✓ يضاف إلى ما تقدم، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية وشروط ومواصفات هي التي تحددها. بل إن الشراكة الأورومغاربية ستعطي المفوضية الأوروبية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد الأوروبي والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج.

ثانيا: الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المغاربية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

✓ من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين[1].

✓ من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.

✓ من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومغاربي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

✓ إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول المغرب العربي، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

✓ وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المغاربية، وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المغاربية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.

- **تقييم الإطار العام للشراكة الأورومغاربية :**

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومغاربية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها:

✓ إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.

✓ إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

✓ إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج[2].

---

[1] – زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، **"تأثير منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"**، (*مجلة بحوث اقتصادية*)، العدد 27، 2002، ص 44.

[2] – زايدي بالقاسم ودر بال عبد القادر، **"تأثير منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"**، (*مرجع سبق ذكره*)، ص 42.

✓ كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.

كما أن الدول المغاربية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد[1]. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول المغرب العربي على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على المنطقة لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسية والدبلوماسية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على دول المنطقة وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسين وتيرة تبادل البضائع بين الطرفين بشكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومغاربية، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميدا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفة[2]، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصاعد إشكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن الأنشطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المغرب العربي .

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومغاربية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل نزاع الصحراء الغربية ، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[3]، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين ، في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومغاربية مجرد طموح يصعب بلوغه.

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المغرب العربي، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط وشرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة

---

[1] - موقع البحث Google، في 25 فيفري 2006، *الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة*:

http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

[2] - موقع البحث Google، في 28 فيفري 2006، *محصلة الشراكة الأورو-متوسطية*:

http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

[3] - موقع البحث Google، في 08 مارس 2006، *تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية*:

http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات ووضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة، ولم تنفِّذ الهيئات الأوروبية، ورغم مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة أي دراسة ذات مصداقية بشأن تداعيات تحرير التجارة والمبادلات الزراعية وتحرير قطاع الصيد البحري في مناطق المغرب العربي، على الجانب الاجتماعي.

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع وأكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، ويعكس ذلك رغبة النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين، وأعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود، أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل في المنطقة.

- **الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المغاربية لإنجاح الشراكة.**

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[1]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المغاربية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المغاربية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المغاربية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومغاربية.

أولا: الدور المطلوب من الدول المغاربية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:

- ✓ ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- ✓ تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- ✓ توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- ✓ الحد من الإعانات والدعم.
- ✓ تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.
- ✓ خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية[2]:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

- ✓ الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
- ✓ وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
- ✓ العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.

---

[1] – سمير محمد عبد العزيز، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص 249.

[2] – سمير محمد عبد العزيز، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***،(مرجع سبق ذكره) ، ص 251.

- ✓ المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

2– التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

- ✓ إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.
- ✓ تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.
- ✓ استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- ✓ تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- ✓ تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.
- ✓ تبسيط الإجراءات الضريبية.
- ✓ تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3– العمل على زيادة معدلات النمو:

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على:

- ✓ زيادة معدّلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.
- ✓ زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.
- ✓ وضع إستراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.
- ✓ الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.
- ✓ تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.
- ✓ العمل على إطلاق المنافسة، وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.
- ✓ تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.
- ✓ تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

ثانيا : الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومغاربية.

1– في المجال السياسي والاقتصادي:

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- ✓ زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان المغرب العربي ر في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- ✓ تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- ✓ إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- ✓ تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- ✓ كما يمكن للدول المغاربية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2– في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1].

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.

إن دول المغرب العربي النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشاط الاقتصادي ذو الملكية الخاصة في قطاع معين، لا يعني بالضرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.

4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الجانب الأوروبي والمغاربي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية ، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية مغاربية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المنطقة.

وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

ثالثا: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمغاربي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:

- ✓ إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في الصحراء الغربية، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.
- ✓ تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوربا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوربا ولشركائها[3].

---

[1] – زكي حنكوش، "**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**"، (*مجلة آفاق اقتصادية*)،العدد 82 ، سنة 2000، ص75.

[2] – زكي حنكوش، "**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**"، (*مرجع سبق ذكره*)، ص 77.

[3] –زكي حنكوش ، (**المرجع نفسه**) ، ص 38.

المبحث الثاني : دور القوى الكبرى في تخفيف التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة :

لقد التزمت القوى العالمية ، مثل : الصين ، وروسيا موقف المحايد في هذا التنافس ولكنها دأبت على تعزيز روابط العمل والاستثمار في مجالات ، متعددة وعلى الرغم من أنه ممكن أن يشكل هناك نوعا من التكالب على المنطقة ، إلا أنه من الممكن أن يخفف التنافس بين أوروبا وأمريكا ويفتح المجال أمام الدول المغاربية للمناورة أمام هذا الصراع وإلا فستكون بلدان المغرب العربي مثل الرجل المريض ، الذي سيكون ضحية لتقسيم بين القوي الكبرى (أوروبا ، أمريكا).

لهذا سنستعرض كل من الدور الصيني والروسي في منطقة المغرب العربي كما يلي :

المطلب الأول : الدور الصينـــــــــي :

ترقى العلاقات بين الصين ودول منطقة المغرب العربي ، إلى أكثر من نصف قرن حيث أن المنطقة كانت تعتبر مورد طاقوي وطريق تجاري واقتصادي كبير ، وقد عرفت فترة التسعينيات نوعا من الانتعاش في العلاقات بين الطرفين . وقد ترسخت هذه العلاقات الوطيدة من خلال : "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" ، فنجد أن الصين قد قامت تحت اطار هذا المنتدى ، بإلغاء جزىء من الديون المستحقة على الدول المغاربية ، بما يعادل 1.5 مليار دولار ، ومنحت الصين ايضا 29 دولة إفريقية ، من بينها الدول المغاربية ما قيمته 195 نوع من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية ، هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين ، والتي أصبحت تمثل دور المنقذ ، لدول المغاربية التي باتت ترحب بالتوجه شرقا ، لتخلص من قيود المشروطية السياسية والإقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى المنتدى التعاون الصيني ، الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات ، عن زيادة التعاون والإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية ، وتنامي دورها فيها مما أبح يثير قلق الشريك التقليدي والولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة ، لهذا يمكن إيجاز هذه المؤشرات في النقاط التالية :

- ✓ استنادا إلى تقارير 2010/2000 ، سجلت أكثر من 100 زيارة للقادة الآفارقة من بينهم القيادات في دول المغرب العربي ، وبالمقابل قام القادة في الصين بزيارة 35 دولة من بينهم بلدان المنطقة .
- ✓ زيادة العمالة الصينية ، في مختلف دول المنطقة لأن العمالة الصينية لا تحتاج لإمتيازات كبيرة ، وفي نفس الوقت هي الأكثر استغلالا مقابلة بالعمالة الغربية.
- ✓ خروج الصين عن لعبة البنك الدولي ، في عام 2006 بتقديمها تسهيلات في القروض لدول النامية ، حيث التزمت الصين بتقديم أكثر من 08 مليارات دولار ، لجميع دول النامية في المنطقة .
- ✓ زيادة الاستثمارات والمبادلات ، التجارية سواءا في مجال النفط ، الذي يتمتع باهتمام أكبر من الجانب الصيني . مما دفع "واشنطن " إلى اتهام " بكين " بأنها تسعى إلى تأمين النفط في مصادره ، و غيره من المجالات حتى الثقافية منها.

إن السياسة الصينية في منطقة المغرب العربي ، تقوم على مورد النفط .وهو ما تفسره التقارير ، حول حجم ونوعية الواردات ،والصادرات الصينية فإن هذا لا يمنع دخول منتجات أخرى ، مجال المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة خاصة وان هذه الأخيرة تعتبر سوقا واعدة ، من ناحية اغراقها بالمنتجات الصينية ، رخيصة السعر . أما الواردات الصينية ، فهي بالدرجة الأولى يمثلها البترول ، الذي تقدر حصته المستوردة ب 71 بالمائة من حجم الواردات ، وهذا ما يؤكد أن مصلحة الصين ، هي الوصول لنفط وتأمينه ، وفي نفس الوقت فإن البترول يزود النمو الاقتصادي بأسواق جديدة وهذا ، ما يحقق مصلحة الطرفين . حيث أن السلع الصينية باختلاف أنواعها ، أصبحت تغرق الأسواق في دول المغرب العربي. وخاصة وان أسعارها تتماشى مع القدرة الشرائية في المنطقة [1].

إن هذا الدور المتنامي ، أصبح يشكل تحديا لأوروبا وأمريكا . خاصة فيما يتعلق بتوسيع النفوذ في المنطقة من أجل تأمين إمدادات الموارد الطاقوية . وهو الأمر الذي ، أثاره مجلس العلاقات الخارجية في 2005/12/06 . حيث أصدر تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة ضارية من الجانب الصيني ، من أجل النفط .

وإن هذا الدور أصبح بارزا في السنوات الأخيرة ، من خلال إقامة شراكات قوية في مجال التبادل التجاري ، والاستثمارات الاقتصادية . وإن كان التواجد الصيني يقلق أهداف الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في المنطقة . وهذا من خلال ما يلي :

- **المنافسة التجارية :**

إن الصين تستخدم مجموعة من الأدوات ، لتعزيز مصالحها في المنطقة والمتمثلة بالخصوص في : الاستثمارات ، والتبادل التجاري وهذا من خلال الشركات المملوكة لدولة ، بحيث أن الاستثمارات ليس من الضروري أن تكون مربحة مادامت تخدم الأهداف الوطنية ، للصين وبتالي تصبح الصين تحصل على العقود الكبيرة مما يعزز التواجد بشكل كاسح للنفوذ الصيني ، أكثر من منافسيه مثل (الإتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة الأمريكية) اللذان يعملان على القطاع الخاص الذي يبحث عن الربح فقط .

[1]- جورج ثروة فهمي ، **العلاقات الصينية الإفريقية ، شراكة دون مشروطية سياسية** ،(السياسة الدولية) ، القاهرة : العدد 167 ، 2009 ، ص98.

- **التغيير في أنماط التأثير :**

حيث ان الأوروبيين ،والأمريكيين يعتمدون على المساعدات المشروطة . فتركز على قضايا تعزيز الشفافية ، والسياسة الاقتصادية السليمة ، وحقوق الإنسان كشروط لابد منها . وهذا من أجل تقديم الدعم ، والمساعدات ، والاستثمارات . ينما الاستثمارات الصينية تعتبر جذابة بالنسبة لدول المنطقة على وجه التحديد لأنها غير مرتبطة بالشروط المتعلقة ، بالحكم والإستقامة المالية [1]

المطلب الثانـــي :الدور الروســـــــــــي

إن المتتبع لمسار المنافسة ، الخارجية على منطقة المغرب العربي . يدرك أن الاهتمامات الروسية جديدة ، وحديثة ولم تعد تقتصر على علاقاتها مع الجزائر فقط. وإنما باتت تشتمل أيضا على إقامة تعاون وثيق مع المغرب منذ زيارة الرئيس " فلاديمير بوتين " ، إلى كل من البلدين سنة 2006 . ولم يعد الروس يتعاطون في صفقات التسليح فقط ، وإنما يهتمون بتنسيق شؤون الطاقة . وتزويد بلدان المنطقة بالتكنولوجيا النووية ، وتعزيز التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب ، وتكثيف المبادلات التجارية ، وعليه نلمس الإهتمام الروسي من خلال المجالات التالية :

- **المجال الأمنـــي :**

إن منطقة المغرب العربي ، تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غي مستقر . حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل اشكالها ، الأزمات الداخلية ، ومشاكل الأقليات . إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي . فنجد الحركة الجهادية المسماة :" **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** ". لهذا أصبحت روسيا على تعاون وثيق ، مع حكومات المنطقة لتعزيز قدراتها من أجل مكافحة الإرهاب ، وهذا من خلال العمل على تطوير القدرات العسكرية للجيوش المغاربية خاصة في مجال التسليح .

إن روسيا تسعى من خلال مبادرتها لتعاون مع بلدان المنطقة ، منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وإجهاض كل مبادراتها الأمنية التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة فيما يتعلق بـ: قضية الصحراء الغربية – وقاعدة الأفريكوم . لهذا فإن روسيا اليوم تسعى للعودة لساحة الدولية من خلال تعزيز تواجدها في منطقة المغرب العربي ، والتي تعتبر المنفذ الوحيد لأسطولها البحري نحو الأطلسي .

- **المجال الطاقوي :**

يعد الإستهلاك الطاقوي ، قضية حيوية بالنسبة لروسيا باعتبارها قوة عسكرية كبيرة في أوروبا ، وشرق آسيا . لهذا يسعى" **الكرملين**" ،إلى توجيه السياسات الروسية نحو تنويع مناطق واردتها النفطية ، إن روسيا تشكل مصدر قلق دائم ، لشركاء التقليديين للمنطقة . خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط الذي أصبح مصدر التنافس والصراع في المنطقة .

- **المجال الجغرافي :**

إذا كانت روسيا ، تولي المنطقة المغاربية عامة و(الجزائر والمغرب) ، خاصة على وجه التحديد اهتمام خاص . فهذا دليل على أن روسيا ترى في المنطقة مجالا جغرافيا يربط إفريقيا بأوروبا ، ومنفتح على المحيط الأطلسي ، والشرق الأوسط . وممرا تجاريا وبحريا نحو أوروبا والعالم ، خصوصا وأن روسيا أصبحت تحاول الإنفتاح على أوروبا والأسواق العالمية من أجل تعزيز مكانتها في الساحة الدولية . خصوصا إذا علمنا أن روسيا تعيش في منطقة مغلقة وغير مفتوحة خاصة على الصعيد العسكري ، في منطقة البحر الأسود نتيجة محاصرتها من قبل الأسطول السادس الأمريكي . هذا الأخير الذي يرابض على ضفاف البحر الأبيض المتوسط [2]

المبحث الثالث : مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقـــة

إن مستقبل التنافس الأوروبي ،الأمريكي في منطقة المغرب العربي منوط بنقاط حساسة تهم كلا الطرفين الأوروبي والأمريكي . والتي عليها نحدد طبيعة التنافس ، إذا كان تعاون وتنسيق فإننا بصدد التعرض للتهديدات الأمنية التي تعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا لها ، فباعتبار هذه الأخيرة واجهة برية للمتوسط . وبوابة نحو أوروبا ، وطريق إمدادات مهم في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تطمح لسيطرة والهيمنة ، على العالم خاصة في مناطق النفوذ التي تهدد سلامة التجارة الدولية . وعليه سنطرح سيناريوهين لمستقبل التنافس وهما :

- ✓ سيناريو التنسيق والتعاون بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا .
- ✓ سيناريو الهيمنة الأمريكية.

---

[1]– جورج ثروة فهمي ، (**مرجع سبق ذكره**) ، ص 90.

[2]– د محمد بوعشة ، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي** ،(الدار العربية للنشر والتوزيع) ، بيروت : 2000 ، ص 114.

المطلب الأول : التنسيق والتعاون

إن هذا السيناريو الذي يكرس التعاون والتنسيق بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التنافس على المغرب العربي ، جاء بعد السياسة العالمية التي خلفتها أحداث 2001/09/11 ، وتفجيرات مدريد 2004 ، إن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، تعهدتا بالعمل معا من أجل شن حرب شاملة على الإرهاب أينما كان وتحت أي راية وبأي صفة كانت . لهذا نلمس التعاون في 3 مجالات :

- ✓ الإرهاب .
- ✓ الهجرة الغير شرعية .
- ✓ الجريمة المنظمة .

- **الإرهاب :**

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني ، في منطقة المغرب العربي . ليس بالأمر الجديد إلا إن الإرهاب ليس هو المشكلة الوحيدة في المنطقة ، لأنها تعاني أيضا من الفساد . كذلك النزاعات الحدودية والأهلية ، وأن الحوادث الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة من طرف الشريك التقليدي (الإتحاد الأوروبي) ، والولايات المتحدة الأمريكية .

إن مشكلة التنظيمات الإرهابية ، والجماعات المسلحة في المنطقة زاد من تعزيز التنسيق والتعاون بين أوروبا ، وأمريكا. وأخص بالذكر الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي . ونتيجة تنامي التطرف والهجمات الإرهابية مثل : تفجير الدار البيضاء سنة 2003 ، والسطو على ثكنة عسكرية بموريتانيا سنة 2005 ،ومسؤولية الهجومي في موريتانيا سنة 2008 على دوريات عسكرية ، والثاني على السفارة التابعة للكيان الصهيوني في نواكشوط ، وكذلك الاعتداء على القاعدة النفطية بعين أمناس بمصفاة تيجنتورين في الجزائر . وهذا من طرف جماعة إرهابية تعرف باسم " الموقعون بالدماء " التي يقودها مختار بالمختار المدعو " بالعور " . إن كل هذه الأحداث جعلت الولايات المتحدة الأمريكية يدا بيد ، مع الإتحاد الأوروبي من أجل حماية استثماراتها في المنطقة وتكثيف التعاون لمخابراتي بين الأطراف للحيلولة دون المساس بمصالحها في المنطقة .

- **الجريمـــة المنظمـــة :**

تعد الجريمة من أخطر التهديدات الأمنية ، في منطقة المغرب العربي حيث عرفت هذه الظاهرة ، نموا كبيرا في السنوات الأخيرة مما جعلها لا تهدد فقط بلدان المغرب العربي ، وإنما حتى أوروبا وخطوط التجارة الدولية . وفي الحقيقة إن منطقة المغرب العربي لا تكاد تخلو من كل أشكال الجريمة خاصة : الاتجار بالمخدرات ، (هيروين ، كوكايين ، كراك من أمريكا اللاتينية) ، وعليه فحسب إحصائيات 2012 ، التي قدمها مكتب الأمم المتحدة فقد تم حجز 68 طن من الكوكايين ، بقيمة 229 مليون دولار ، كما تم حجز 6 أطنان من المخدرات موجهة نحو أوروبا عن طريق المغرب وتم حجز أكثر من 95 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية . على هذا الأساس ونتيجة للمخاطر التي تسببها الجريمة المنظمة على الواقع العالمي ، الأوروبي والأمريكي فإنهما يحملان على عاتقهما مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تعتبر مصدر تموين للإرهاب . وإن السياسة الأمريكية التي لها قرارات حازمة فيما يتعلق بالإرهاب وسبل مكافحته ، وأوروبا التي تعتبر الوجهة لهذه الجماعات المسلحة ، ومصدر مزعج لها دوما باعتبارها قريبة جغرافيا من منطقة المغرب العربي . فإنهما ملزمتان بتحقيق السلم والأمن لحماية طرق التجارة الدولية والمصالح الحيوية داخل المنطقة .

- **الهجرة الغير شرعية :**

تعتبر شكل آخر من مصادر التهديد التي تقتضي التعاون والتنسيق ، بين القوى المنافسة وبلدان المغرب العربي التي تعتبر البوابة الوحيدة ، أمام المهاجرين الغير شرعيين ، نحو أوروبا وبقية دول العالم . خصوصا إذا علمنا أن الهجرة الغير شرعية هي مصدر من مصادر الجريمة المنطمة ، وهي تمثل تهديد خطير لسلم والأمن الدوليين . ويتعين في إطار مكافحة الهجرة تكثيف الجهود مع بين الأطراف الدولية من أجل التعاون للحد من الزحف الإفريقي نحو جنوب أوروبا . وباعتبار منطقة

المغرب العربي هي منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين الغير شرعيين دأبت المبادرات الأمنية الأوروبية وكذا الأمريكية على التعاون من أجل القضاء على مصادر التهديد في أوكارها [1].

المطلب الثانـــي : الهيمنة الأمريكية

ينطلق هذا السيناريو من فكرة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية بادرة للاهتمام بالمنطقة من منطور أمني ، نتيجة السياسة التي انتهجتها بعد أحداث 2001/09/11 هذه الحداث التي قررت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمار حرب لا هوادة فيها مع الإرهاب اينما كان وفعلا كانت الوجهة نحو المنطقة التي تعتبر منطقة خطيرة من حيث الجماعات الإرهابية التي تنشط فيها خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المصنف من قبل المخابرات الأمريكية من بين أخطر الجماعات المسلحة وهي على القائمة السوداء . من هذا الباب دخلت الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة من أجل مكافحة الإرهاب الدولي من جهة ، ومراقبة الشريك التقليدي للمنطقة (أوروبا) ، وكذلك قطع الطريق على القوى الصاعدة خاصة الآسيوية التي باتت تشكل خطرا كبيرا على المصالح الأمريكية في المنطقة ، كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال ترى في روسيا مصدر تهديد لها خاصة إذا تمكنت من تحقيق وجود لها في المنطقة

لهذا بادر الغرب لوضع القوة البحرية الأمريكية المتمثلة في الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط تحت مطلة الحلف الأطلسي من أجل غلق المنافذ على روسيا.

لهذا وباعتبار ، الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الرسمية لحملة مكافحة الإرهاب . وهي من تقود الحرب الشاملة لذا فإن سيناريو الهيمنة هو السيناريو الأقرب خاصة إذا علمنا أن المنطقة غير مستقرة بسبب المشاكل الحدودية ، خاصة بين الجزائر والمغرب . كذلك الولايات المتحدة الأمريكية عندما توجه الحلف الأطلسي للبحر الأبيض المتوسط فهذه رسالة للقوى العالمية بأنها هي من ترعى شؤون العالم وتملك المؤهلات التي تمكنها من تزعم المكانة الدولية [2]

خلاصـــــة :

من خلال الفصل الأخير ، من الدراسة يمكن القول أن التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي يتلخص في الموقع الجغرافي المطل على واجهتين بحريتين، مهمتين في التجارة الدولية ، وكذا أن المنطقة غنية بموارد الطاقة مثل : بترول – غاز – فوسفات – يورانيوم – ذهب . لهذا يشتدد التنافس بين الشريك

[1] – أمحند برقوق ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية ، العالم الإستراتيجي** ، (مركز الشعب لدراسات الإستراتيجية) ، الجزائر : العدد 07 ، 2008 ، ص 02.

[2] – عمرو عبد العاطي ، **الأحادية الأمريكية بين الهيمنة والزوال** ،(السياسة الدولية)، القاهرة : العدد 174 ، 2010 ، ص 46.

التقليدي (أوروبا) وبين (أمريكا) حاملة لواء الزعامة العالمية على موارد المنطقة ، هذا التنافس الذي فتح الطريق لدخول قوى صاعدة مثل : الصين وروسيا اللتان تطمحان لإقامة علاقات وطيدة مع بلدان المغرب العربي خاصة وأن هذه القوى الجديدة لا تتعامل مع بلدان المنطقة بسياسة المشروطية التي تتعامل بها أوروبا وأمريكا لهذا لقت هذه الاهتمامات استحسان الدول المغاربية التي باتت ترحب بالتوجه بالسياسات التنموية لبلدانها نحو الشرق . ولكن رغم كل هذا إلا أن هذه القوى الجديدة لم تحقق الهدف المنشود وهو منافسة أوروبا وأمريكا وخاصة أمريكا التي تسيطر على الجانب الأمني في المنطقة والمنافسة الأوروبية الأمريكية على الموارد في المنطقة .

خاتمـــــــ

قائـــــمـــــة المـــــراجـــع

I. باللغة الأجنبية

- **الكتب :**

مانع جمال عبد الناصر ، **إتحاد المغرب العربي** ، (الجزائر: دار العلوم للنشر 2004).

زغلول سعد ، عبد الحميد ، **تاريخ المغرب العربي** ، (القاهرة : دار المعارف ، 1965).

الغروي عبد الله ، **المغرب العربي نظرة مستقبلية** ، (لبنان : قضايا عربية للمنطقة المتوسط ، أوت 1975، ع 1966).

منيمة سارة حسن ، **جغرافية الموارد في الوطن العربي** ، (بيروت : دار النهضة العربية 2008) ، ص.

الحزامي عبد الحكم احمد ، **الموارد البشرية في الوطن العربي تحديات ورهانات** ، (القاهرة : دار الكتاب ،2003).

ناجي عبد النور ، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ،والمغرب العربي** ، الجزائر : مركز الدراسات الإستراتيجية.

سمير محمد عبد العزيز، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001،

لإمام محمد محمود ا، "**اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي**"، *دار النشر والتوزيع ، القاهرة :2000*،.

د محمد بوعشة ، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي** ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بيروت : 2000.

- **الدوريات :**

سعف عبد اللطيف ، (**البعد الثقافي في الإتحاد من اجل المتوسط**) ، جريدة مغرس المغربية ، ليوم : 2010/08/11.

رأفت جلال ، **السياسة الفرنسية في إفريقيا** ، السياسة الدولية ، عدد 145 ، جويلية 2011..

خضرة بشارة ، (**أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**)، المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت : عدد 372 .

عابد شريط ، **الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي** ، (السياسة الدولية) ، جويلية 2003 ، عدد 153،.

جاسم خيري عبد الرزاق ، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة ، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية** ، العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، 2009 .

الخطيب عبد الرحمان ، **دراسة في الشراكتين الأوروبية والأمريكية اتجاه المنطقة المغاربية** ، العربية لدراسات الدولية ، العدد 134 ، 2012.

محلا مصعب يوسف: "**مقاربة جيوبولتيكية للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة**". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،الرباط : 2003–2004،.

سي زبير إلياس ،"**أوروبا المغرب العربي، المسيرة اللاهتة**" ،مجلة JEUNE AFRIQUE بالعربية"، العدد الأول، ماي 2004.

بسيم،وفاء ، **التعاون الأورومتوسطي**،دار النشر لتوزيع ، بيروت :2008.

- **باللغة الأجنبية :**

YAIHIA ,ZOUBIR .AMIRICAN IN THE MAGERHEB, THE CONCEPT OF A NEW REGION, OPUT.

TAHAR , HAROUN , LES INVESTISSEMENTS AMIRICAN OU MAGHREB , OP CIT.

Bernard Ravenelle ,Méditerrané :Quelle sécurité .Lyon ,France ,les études de Damoclès , octobre 2000.

- **المواقع الإلكترونية** :.

http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

- **المجلات والمقالات:**

عرفان تقي الحسيني، **"الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"**، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11، 1998، .

زايري بالقاسم ودر بال عبد القادر، **"تأثير منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"**، *مجلة بحوث اقتصادية*، العدد 27، 2002،.

حنكوش زكي ، **"دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"**، *مجلة آفاق اقتصادية*،العدد 82 ، سنة 2000،.

الجناتي الإدريسي عبد الحق، **دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبية والأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية**، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 3 ماي1999،.

شلبي السيد أمين ، **"عالم متعدد الأقطاب: ماذا يعني للعالم العربي"**، مجلة شؤون عربية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 149، السنة 2012،.

مصدق حسن ،**"أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي على المغرب العربي والشرق الأوسط وإفريقيا،"** مجلة شؤون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 144، 2010.

أمحند برقوق ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية** ، العالم الإستراتيجي ، الجزائر : مركز الشعب لدراسات الإستراتيجية ، العدد 07 ، 2008.

مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.

لمديني توفيق ، **الصراع والتنافس بين الشراكتين الأمريكية والأوروبية مع بلدان المغرب العربي** ، مجلة العربية لدراسات الدولية ، عدد 3 فبراير ،2003.

حمدي عبد الرحمن ، **السياسة الأوروبية الأمريكية اتجاه إفريقيا** ،(مجلة السياسة الدولية) : أفريل 2001 ، عدد 144.

بالعزيز عبد الله ، **المغـرب العربي والنظام الجديد** ، (المستقبل العربي ،عدد 168).

بن خليف عبد الوهاب ، (**العلاقات الأوروبية المتوسطية ، إستراتيجية شراكة أم توظيف**) ، مجلة دراسات دولية ، ، دار النشر لتوزيع الجزائر : العدد 5 جوان 2008.

سلمان محمد ، (**السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي**) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 138 ، مؤسسة الأهرام للنشر ، مصر : 2001 ،.

جورج ثروة فهمي ، **العلاقات الصينية الإفريقية ، شراكة دون مشروطية سياسية** ، السياسة الدولية ، القاهرة : العدد 167 ، 2009.

عمرو عبد العاطي ، **الأحادية الأمريكية بين الهيمنة والزوال** ، السياسة الدولية ، القاهرة : العدد 174 ، 2010 .

- **الرسائل الجامعية :**

لعجال أعجال محمد الأمين ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** ، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية) ، جامعة الجزائر : 2006.

قائمة المحتويات

شكر وعرفان 02

كلمة تقدير 03

إهـــــداء 04

خطة الدراسة 05

مقدمـــة 08

الإطار المنهجي 15

الفصـــل الأولـــ: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغـرب العربـــــي 18

المبحث الأولـ: موقع المغرب العربي في الخريطة الجيـوسياسيـة 19

تحديــد الموقـع الجغرافـــي..... 19

تحديــد مفهوم المغـرب العربـي 20

المبحث الثاني : المجالات الحيوية في منطقة المغرب العربي 22

الموارد الطبيعـية والاقتصاديـة 23

الموارد البشريـة والاجتماعيـة 24

المبحث الثالث: الاهتمـام الأجنبـي بمنطقة المغرب العربي 25

المجال الأمنـــــــي 25

المجال الاقتصـــــادي..... 26

خلاصـــــة 27

الفصل الثانـــي : السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي 29

المبحث الأول: السياسة الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي ..... 30.

محددات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة 33

أهـداف السياسة الأوروبية في المنطقة 34

آليات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة 37

المبحث الثانـي : السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي 38

محددات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة 38

أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة 40

آليات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة. 42

خلاصـــــة 43

الفصل الثالث: مجالات التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية 44

المبحث الأول: مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة 45

مظاهر التنافس 51

مظاهر التعاون 64

المبحث الثاني : دور القوى العالمية في تخفيف حدة التنافس على المنطقة 65

الدور الصيـني في المنطقة 66

الدور الروسـي في المنطقة 67

المبحث الثالث : مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة 68

التنسيق والتعاون 68

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة 69

خلاصـــة 70

خاتمـــــــــة 72

قائمة المراجع 74

قائمة المحتويات 77

الملخص:

إن منطقة المغرب العربي ،كانت ولازالت تحتل موقعا جغرافيا مهما . فهي تعتبر ملتقى الحضارات ، وتربط بين ثلاث قارات ، وهي : إفريقيا ، آسيا ، أوروبا . إضافة إلى إشرافها ، على واجهتين بحريتين مهمتين هما : البحر الأبيض المتوسط ، المحيط الأطلسي . كذلك تحتوي المنطقة على ، ثروات طبيعية ومعدنية وموارد طاقة مهمة . والتي تنافس عليها القوى العالمية اليوم مثل : البترول _ الغاز _ اليورانيوم _ الذهب _ الفوسفات .

وبطبيعة الحال يعتبر الشريك التقليدي ، المتمثل في الإتحاد الأوروبي المتعامل الأقرب جغرافيا ، للمنطقة ويتجلى هذا من خلال المبادرات الاقتصادية ، والأمنية التي طرحها الإتحاد الأوروبي ، على دول المغرب العربي . في إطار ما يسمى " مؤتمر برشلونة " 1995 . هذا الأخير الذي جاء بمجموعة من الاتفاقيات التي تهم منطقة المغرب العربي مثل : اتفاقية الشراكة الأورومغاربية ، التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع بلدان المنطقة بصفة فردية .

إن هذا الاهتمام ، لم يكن أوروبيا فقط .بل جلب حتى أنظار الغرب . الذي بادر للاهتمام بالمنطقة ، عن طريق تعزيز التواجد والانتشار من أجل احتواء ، بلدان المغرب العربي من خلال طرح مجموعة من المبادرات ،مثل:

مبادرة إيزنستات ، ومشروع الشرق الأوسط ، الكبير و الجديد . كل هذا من أجل منافسة أوروبا على طرق التجارة الدولية ، والموقع الإستراتيجي .

إن هذا التنافس الذي كان تارة تنسيق وتعاون ، وتارة تنافس وصراع على الموارد في المنطقة والقضايا الشائكة مثل:

"قضية الصحراء الغربية ". إلا أن هذا التنافس فتح المجال أيضا لدخول قوى جديدة لحلبة التنافس مثل : الصين وروسيا . اللتان دخلتا المنطقة من أجل تعزيز تواجدها من أجل حماية مصالحها وكسب المزيد من الاستثمارات هذا من جهة . ومن جهة أخرى فتح المجال أمام البلدان المغاربية المغلوب على أمرها ، للمناورة خصوصا وأن

الصين وروسيا لا تتعامل بمبدأ المشروطية السياسية التي يتعامل بها الإتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة الأمريكية . لهذا باتت دول المغرب العربي ترحب بالرؤية الشرقية .

إن منطقة المغرب العربي يبقى مستقبلها يتراوح بين عدة سيناريوهات ، فإذا نظرنا إلى الواقع فإننا ندرك أن المنطقة تعيش في مأزق أمني يستدعي الاهتمام من قبل القوى العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القطب المهيمن على السياسات الأمنية العالمية خصوصا وأنها تتربع على عرش الحلف الأطلسي .

Abstract

The Maghreb region, was and still occupies an important position geographically. It is the crossroads of civilizations, and linking three continents, namely Africa, Asia, Europe. In addition to overseeing, on cruises important facets: the Mediterranean, the Atlantic Ocean. The region also contains, natural and mineral wealth and resources the task of energy. And that compete with the world powers today, such as: petroleum gas _ _ _ Gold _ uranium phosphate.

The course is a traditional partner of the EU, a trader closest geographically to the region and this is reflected through economic initiatives, and security posed by the European Union, the Arab Maghreb countries. In the framework of the so-called "Barcelona Process" in 1995. The latter, which came a series of agreements that concern the Arab Maghreb region, such as: Alooromgarbah partnership agreement, concluded by the EU with the countries of the region on an individual basis.

This attention, it was not just a European .bl bring up the eyes of the West. Who initiated the interest in the region, by strengthening the presence and spread in order to contain, the Maghreb countries by

introducing a range of initiatives, such as:

Eisenstadt initiative and draft the Middle East, the great and new. All this in order to compete with Europe on international trade routes, and strategic location.

This competition, which was sometimes the coordination and cooperation, and sometimes compete and struggle for resources in the region, such as the thorny issues:

"The issue of Western Sahara." But this competition is also open the way for the entry of new powers for the competition circuit, such as China and Russia. Who entered the region in order to strengthen its presence in order to protect its interests and to make more investments on the one hand. On the other hand, opening the way for the Maghreb countries, the knock on her, to maneuver, especially since China and Russia do not handle the principle of political conditionality, which handles the European Union, the United States of America. This has become the Maghreb countries welcomes East vision.

The Maghreb region remains future between several scenarios, if we look at the fact we are aware that the region lives in a security dilemma requires attention by private world powers the United States, which is

the pole dominant global security policies particularly as it sits on the throne of the Atlantic Alliance.

قائمة المحتويات

الشكر و العرفان.....02

كلمة تقدير.....03

إهداء.....04

خطة الدراسة.....05

مقدمة.....07

إطار منهجي.....08

الفصل الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....18

المبحث الأول : موقع المغرب العربي في على الخريطة الجيوسياسية.....19

تحديد الموقع الجغرافي.....19

تحديد مفهوم المغرب العربي.....20

المبحث الثاني : المجالات الحيوية في منطقة المغرب العربي.....23

الموارد الطبيعية و الاقتصادية.....23

الموارد البشرية و الاجتماعية.....26

المبحث الثالث : الاهتمام الأجنبي بمنطقة المغرب العربي.....28

المجال الأمني.....28

المجال الاقتصادي.....30

خلاصة.....32

الفصل الثاني : السياسة الأوروبية و الأمريكية اتجاه المغرب العربي..... 33

المبحث الأول : السياسة الأوروبية في المنطقة..... 35

محددات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة.....35

أهداف السياسة الأوروبية في المنطقة 40

آليات السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة.....42

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب 49

محددات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة.....49

أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة.....51

آليات السياسة الأمريكية في المنطقة 53

خلاصة.....59

الفصل الثالث : مجالات التنافس و التعاون الأوروبي الأمريكي في المنطقة.....60

المبحث الأول : مظاهر التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي.....62

مظاهر التنافس.....62

مظاهر التعاون 74

المبحث الثاني : دور القوى العالمية في تخفيف حدة التنافس.....100

الدور الصيني في المنطقة.....100

الدور الروسي.....103

المبحث الثالث : مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي.....104

التنسيق و التعاون 105

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة 107

خلاصة.....108

خاتمة.....109

قائمة المراجع.....112

قائمة المحتويات 117